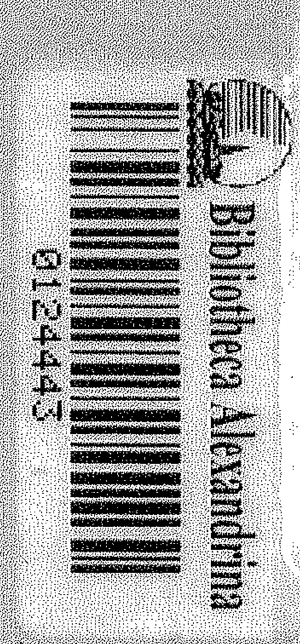
الدكتور عبد الحسن الحسيني

العصر التكنولوجي والإسلام

دراسة نقدية



العَصرُ التكنولوجي وَالإسلام

الطبعة الأولى

1406 هـ ـ 1986 م



بيروت ـ الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف : ٨٠٢٤٢٨ ـ ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٢٩٦
بيروت ـ المصيطبة ـ بناية طاهر هاتف : ٣٠١٠٣٠ ـ ٣١١٣١٠
ص . ب ٦٣١١ / ١١٣ تلكس: LE ٢٠٦٦٥ ـ ٢٠٦٨٠ لبنان

الدكتور عبد الحسن الحسيني

العصر التكنولوجي والإسلام

دراسة نقدية

إهداء

إلى الوالد السيد هاشم معروف في كتابه « سيرة المصطفى » بقلمه :

« ليست سيرتُكَ ، يا رسول الله ، إلاّ قصة إنسانٍ قد اتّسع قلبه لآلام البشر ومشكلاتهم ، فناَضل وجاهد ، ووقف بحزمٍ وثباتٍ وقوة ، في وَجْهِ القوى الغاشمة المفترسة ، من أجل الإخاء بين الناس ، ومن أجل العدالة والحرية ، ومن أجل المحبة والرَّحمة . . . ومن أجل مستقبلٍ أفضل لجميع الناس بلا استثناء : الذين يؤمنون بك بنبوّتك ورسالتك ، والذين لا يؤمنون بهما على السّواء » .

« إنّ الملايين من المسلمين لا يعرفون عن سيرتك ورسالتك التي تشدُّهم الى الأرض وخيراتها في آنٍ واحد . . إنّهم لا يعرفون عنها إلا ما أُلصق بها من القشور والخوارق والأساطير . . وهم إذ يعظّمونك ويصلّون عليك ويسلّمون ، يفعلون ذلك من تقليدٍ موروث بكلمات يَدُور على ألسنتهم في كل يومٍ مئاتِ المرّات ، ويحسبون أنّهم عظّموك وقدّسوك إذا صلّوا وسلّموا عليك حتى ولو انحرفوا مع أطماعهم وشهواتهم عن تعاليمك وسيرتَك ورسالتك التي تحدِّد الاسلام بالعمل لا

بالقول وحْدَهُ ، وبالواقع لا بالشعارات الجوفاء ، وبالتعاون مع الآخرين والعمل المخلص لخير الناس لا بالإستئثار واستغلال الانسان لأخيه الإنسان » .

« لقد اتخذوا من سيرتك قصةً يَتْلُونَها يوم ميلادك ومبعثك صاغوها بكلماتٍ ونُعوتٍ جوفاء تمتلىء بها حناجرِ أولئك الذين يتاجرون بميلادَك ومبعثَك ومعراجَك لأغراضٍ لا تمتُّ إلى الدِّين بصلةٍ من الصِّلات ، وانصرفوا عن واقعها وجوهرها وما فيها من دروس وعظات . . كما انصرفوا عن أوامر قرآنك ونواهيه ومضامينه وما فيه من دعوةٍ للجهاد والكفاح والصبر والتضحيات في سبيل الحق ، والتّمسك بمكارم الأخلاق . . لقد انصرفوا عن ذلك أو أكثر . . إلى التغنيّ به في الإذاعات من شرق الأرض وغربها ، وحتى من إذاعة إسرائيل وصوت بريطانيا وغيرها ممَّنْ يحاربون رسالتك وقرآنك لأنهما يشكلان خطراً على وجودهم وأطماعهم ومصالحهم » .

« لقد ضحَّيتَ كثيراً في سبيل الله وخير الإنسان ، وتحمَّلتَ ما لا يطيقه.أحد من الناس ، لتضع حداً للجشع والاستغلال والعنصرية ، واستطعت بعد جهاد طويل ومرير أنْ تسيطر على تلك الأوضاع الفاسدة التي كان يعاني منها إنسان ذلك العصر ، ووضعت الحلول لكل ما يعترض البشرية من صعاب ، ويعرقل مسيرتك نحو مستقبل أفضل يضمن لكل إنسانٍ عزَّته وكرامَتَه وسعادته في الدَّارَيْن (. . .) ونهيت إلى الركون والإطمئنان إلى الظالمين » .

تقديم

دراسات إسلامية مقارنة
لقضايا الحياة الفكرية والعملية

بقلم العلامة السيد محمد حسين فضل الله

قد يكون من العناصر الأساسية لنمو أي فكر وتطوره على صعيد العلم أو في حركة الحياة ، أن يدخل حاملوه في عملية مواكبة لتطور الحياة في مناهجها ووسائلها ومفاهيمها الجديدة . وفي عملية مقارنة للأفكار المطروحة على الساحة ، من أجل اكتشاف عناصر القوة والضعف في شخصية الفكر الذي يحملونه ، ومدى قدرته على احتواء الساحة ، وعلى الثبات في ميدان الصراع ، وعلى مواجهة المشاكل الجديدة التي تبحث عن حلول واقعية شاملة .

وهذا هو ما نحتاجه في دراستنا للواقع الحركي للاسلام الذي يطرح نفسه في الساحة كبديل من الأنظمة الموجودة في الحياة الآن . فقد نشعر أننا بحاجة إلى اكتشاف عناصر القوة فيه من خلال دراسة منهجه في الفكر ـ وحركته في مواجهته للمشاكل الواقعية في الواقع . ولا سيما أن الاسلام لا يزال يعيش في أجواء الفكر النظري على مستوى القضايا العامة في الحياة في الوقت الذي نجد أن الأفكار الأخرى عاشت في عمق الواقع ورافقت كل المشاكل المطروحة في الساحة .

وهذا هو ما انطلق منه المفكرون المسلمون ، فحاولوا أن يثيروا الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والنفسية ليقارنوا بين النظرة المادية التي يقوم عليها التفكير الحديث وبين النظرة الإسلامية التي ينطلق منها الفكر الإسلامي في حركته وشريعته . وربما كان من أكثر هذه التجارب نجاحاً ، تجربة الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتابيه « فلسفتنا » و« إقتصادنا » . فقد استطاع أن يكتشف الأسس الفكرية التي يقوم عليها الإسلام في نظرته الفلسفية والاقتصادية في مقارنة عميقة مع الماركسية والرأسمالية .

وهذا البحث الذي أمامنا ـ الذي كتبه الدكتور عبد الحسن الحسيني يعتبر تجربة حية لاكتشاف المسار الاسلامي في المجتمع الجديد الخاضع للتطور العلمي في وسائل المعلومات ، والذي يفتح الآفاق لأوضاع ومشاكل جديدة على مستوى حياة العمال ، ويؤثر على حياتهم فيما يفرضه من حاجة إلى النمو العلمي ، وفيما يتركه من نتائج على صعيد تقليص حجم العمال فيما يحتاجه الواقع من جهودهم على مستوى حركة الانتاج مما يخلق صعوبات كثيرة أمام مستقبلهم ، ويؤدي بالتالي إلى مشاكل اجتماعية .

إستطاعت هذه التجربة أن تواجه ذلك بالمقارنة بين النظرة الإسلامية التي ترصد الواقع الجديد ، من وجهة نظر الباحث ، وبين نظرة الفكر الرأسمالي والماركسي .

وهي تجربة غنية جديرة بالدراسة والتأمل والمناقشة لأنها تفتح الباب أمام أحاديث كثيرة باعتبارها نافذة مطلة على كثير من علامات الاستفهام التي يثيرها الواقع ، ويتحرك معها هذا البحث .

إننا نقدر للدكتور الحسيني جهده ونرجو له المزيد من هذه المحـاولات الناجحة ونأمل أن ينطلق أصدقـاؤ نا الجـامعيون في الـدراسات الإسـلامية المقارنة التي تستطيع أن تثـير التفكير نحـو كثير من قضـايا الحيـاة الفكريـة والعملية على أساس النظرة الإسلامية في أكثر من صعيد .

إنها مسؤ ولية الفكر الباحث عن الحقيقة من خـلال الدراسـة والعمق والتأمل ، في الطريق الى تركيز الواقع على أساس ثابت متين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

مما لا شك فيه ، إن للإقتصاد ، والإقتصاد السيـاسي الأثر الكبـير في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبناءاً على هـذه العلوم ، وعـلى النظريـات المُستوحـاة منها ، يقـوم النظام السيـاسي بوضـع بـرامجه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ولست هنا ، ومن خلال هـذا الكتاب الصغـير والمدخـل ، في موقـع محاكمة وتقييم للأنظمـة والدول والأحـزاب ، ولكني ومن خلال مـطالعاتي قبل وبعد أن أصبح مهندسـاً تكوّن عنـدي عدد من الأفكـار حول الثـورة العلمية الصناعية الحديثـة وآثارهـا ، وكيف سيكون لـلآلة الأثـر الكبير في تحديد طبيعة النظام الإقتصادي ، كما تكوّن عندي ملاحظات كثيـرة حول الديمقراطية وإقامـة مُجتمع الحق والعـدالة والحـرية والمسـاواة التي تفتقدهـا أغلب الدول . وبالرغم من كوني مهندساً في الكـومبيوتـر ، ولم أرتبط أبداً وفي أي يـوم بالأحـزاب والتنظيمـات ، فـإني كنت محبـاً لفكـرة المـطالعـة والقراءة والكتابة ، ولقد كان لمكتبة والـدي السيد هاشم معروف الحسيني الأثـر الكبير في تنميـة.هذه الـرغبة ، كـما كانت لأحـاديثه والمنـاقشات التي

كانت تدور معه الأثر الكبير في تنمية ذهنية التفكير المنطقي الحواري بعيداً عن التشنّج وبروح ديمقراطية .

لقد كان والدي رحمه الله من كبار الكتاب ، وممن عشقوا الكتاب وبحثوا وحققوا ، وكنت دوماً مُستمعاً ومُناقشاً ، وهو ينصح ويدل ويُعرِّف بعيداً عن التعصب المذهبي والفكري ، بل صريحاً منفتحاً على جميع الأفكار والأديان .

وفيما بعد كانت لكتب العلاّمة السيد محمد باقر الصدر ؛ إقتصادنا ، فلسفتنا، والبنك الأيوبي في الاسلام، الأثر الكبير أيضاً في نفسي وفي صياغة أفكاري التي كونتها خلال دراستي في لبنان والخارج معتمداً عليها وعلى أفكار والدي وعلى ما اكتسبته من علوم خلال دراستي .

ولست هنا من خلال هذه الدراسة الصغيرة ، في موقع الدعوة لنظام إقتصادي معين ، ولكني أريد أن أقول إن الأفكار التي جاءت من السماء وبشّرت بها الرُّسل والأنبياء ، ودعواتهم إلى زهْق الباطل والدفاع عن الحق ، وإقامة مُجتمع العدل والكرامة والمساواة والحرية ، في ظل نظام صناعي وزراعي متطور ، لا مجال فيه لتكديس الأموال وحرمان الآخرين من حقوقهم هو الأفضل لبناء نظام إجتماعي سياسي إقتصادي ، قد لا يؤدي إلى مشاكلٍ داخلية ، إذا استطعنا صياغة هذه الأفكار والأمور صياغةٍ تُؤَمِّن لنا عدم المساس بالمبدأ العام وهو إقامة مجتمع الحق والعدالة والمساواة والرخاء والديمقراطية .

معالم الثورة التكنولوجية الحديثة

في منطقة ايشي وسط الأرخبيل الياباني ، مصنع لسيارات تويوتا يتصل عبر طريق خاصة بمرفأ خاص على المحيط الهادىء . من هذا المرفأ تشحن السيارات على مدى أربع وعشرين ساعة إلى القارات الخمس . إنه « المصنع الذي يخلو من العمال » . ففي كل جانب من العنبر وعلى طول سلاسل التركيب المتوازية يعمل الإنسان الآلي الذي يفحص الهياكل والقطع الخارجية والداخلية واحدة واحدة ويجمعها ويركبها ويصلها ويلحمها ويطليها بالدهان ويدقق في صلاحيتها للعمل . وفي الجانب الآخر تخرج السيارات للشحن .

هذه صورة من اليابان عن المجتمع المعلوماتي الجديد الذي بدأ في أوروبا وأميركا . إنه نتاج الثورة التكنولوجية الجديدة منذ السبعينات ولا تزال في تطور مستمر على أسس وقواعد تختلف اختلافاً جذرياً عن مرحلة التصنيع التقليدية التي سادت أوروبا حتى ذلك الوقت . والكومبيوتر والمعلوماتية قفزة نوعية في عملية التطور أدت إلى مفاهيم جديدة في الصناعة وحاولت « أنسنة الآلة وأتمتة الإنسان » .

وكما أدت الثورة الصناعية بعد القرن الثامن عشر إلى ظهور طبقات

اجتماعية وتيارات سياسية متفرقة ومتناقضة فمما لا شك فيه أن الثورة التكنولوجية الحديثة ستؤدي الى فرز جديد للمجتمعات البشرية حتى تستوعب هذه المرحلة الجديدة من الانتاج والتصنيع. وبالفعل بدأ العديد من العلماء يتحدث عن المجتمع المعلوماتي ودور الإنسان فيه ووضع البرامج الخاصة التي تستطيع بواسطة الأجهزة الإلكترونية تسيير العمل في الإدارات والمتاجر والمصانع والمنازل والمدارس والمستشفيات حتى في لعب الأطفال الصغيرة والأسلحة الفتاكة ومراكز الأبحاث الفضائية والمحيطات.

هذا المجتمع المعلوماتي في حاجة إلى إعادة النظر في السياسة التربوية لأنه في حاجة إلى اختصاصيين، مؤهلين لتشغيل الآلات الجديدة.

ويمتاز المجتمع المعلوماتي من الناحية العملية بالآتي: قدرة انتاجية كبيرة، عدم الاعتماد الكلي على اليد العاملة، السرعة في الانتاج، الخفض الكبير للأسعار، عدم اعتماده على القدرة الجسدية للفرد، الزيادة في الأبحاث العلمية مما يساعد على تطور التكنولوجيا، تنمية روح الإبداع، مساواة أفراد المجتمع، وظائف جديدة، تسهيل نقل المعلومات ومساعدة الشعوب الفقيرة على التطور، مراقبة عمليات الانتاج والتصريف والتسويق بسهولة وسرعة، خفض نسبة الوفيات عن طريق برمجة المستشفيات، تطور الريف ومكننة الزراعة.

وما يهمنا في هذا البحث، وفي هذه الثورة الصناعية، ومن هذا التطور هو أن يبقى المجتمع عادلاً، وأن يبقى الحق سائداً، وأن يتساوى الأفراد في الحقوق والواجبات أو بكلمة أخرى أن يتأمن المجتمع العادل.

هـذا المجتمع العـادل وبنظري لن تستـطيع تـأمينـه أي من الأنـظمـة الاقتصادية السائدة ، لا الماركسية ولا الرأسمالية ، والبديـل عن كل هـذا هو مجتمع عادل متدين يتبع مبادىء وأصول الأديان السماوية التي أمرنا الله بهـا وأوصانـا بأن نحـافظ عليهـا ، وعـلى سلوكنـا وتصـرفـاتنـا ومعـاملتنـا للآخرين ، وخير مثلٍ على ما أوصانا الله بـه هو مـا ورد في دين محمدٍ ﷺ الاسـلام من دعوةٍ إلى الحق والإبتعـاد عن الباطـل ومساعـدة المحتـاجـين والفقراء وتأمين حاجات المجتمع بكـامله كما ودعـانا إلى العمـل والعِلم في سبيل مجتمعٍ راقي متطور .

1 ـ نظام الإنسان ـ الآلة

إنه النظام الذي يربط لدى قيامه بمهمة معينة ، الإنسان بالآلة بعلاقة مبـاشرة وعكسيـة . ويتألـف من قسمـين . أولاً : القسم التكنـولـوجي أو الآلة . وثانياً : الإنسان فـرداً أو مجموعـة تراقب عمـل الآلة . وإذا حلت الآلة محل الإنسان حصلنا على عمل جديد من مستوى تكنولـوجي مرتفـع ومعقد يكون حضور الإنسان فيـه قليلاً ، وهـذا ما نحصـل عليه بـواسطة أنظمة الأوتوماتيـك . ومع ازديـاد تعقيد الأنـظمة الصنـاعية المؤتمتـة تزداد صعـوبة الادارة والمـراقبة . هنـا يزداد دور الإنسـان الابداعي في البـرمجـة والتحكُّم والمراقبة ، وكل خطأ يحصل نتيجة العوامل النفسية للانسان يُؤدي إلى سلبيات كثيرة . ما يفرض علينا دراسة خاصة على الإنسان كجزء من الشبكة العاملة « إنسان آلة » والنظام إنسان ـ آلة يؤمن عملية انتقال متواصلة للمعلومات من الآلة إلى الإنسان وبالعكس .

ثمة اختلاف جوهري بين عمل الإنسان وعمل الآلة . إذ يتجه عمل

الإنسان نحو هدف معين يسيطر على نفسيته وعقليته . أما الآلة فتخدم هذا الهدف . ويبقى الإنسان الحلقة الأساسية من النظام الذي يتمتع بخصائص فريدة في اختيار أفضل الوسائل للوصول الى الهدف .

عند مقارنة مقدرات الإنسان والآلة في العمل نلاحظ :

أ ـ باستطاعة الإنسان أن يقوم بتجميع وتنفيذ مهام عديدة أثناء العمل وباستطاعته أيضاً إدراك وفهم نوعية العمل من الناحية الفنية . وبالتالي بإمكانه تحسين ظروف أداء العمل إذا سمحت له الآلة من حيث قدرتها ، عملها ، سرعتها . . . وإلا عليه أن يعيد تحضير الآلة للعمل من جديد . الإنسان يستطيع فهم عمل الآلة بينما لا تستطيع هي فهم نوعية عمل الإنسان .

ب ـ يفوق الإنسان ، الآلة من حيث قدرته على استيعاب وتجميع المعلومات بينما لا تستطيع الآلة فهم معلومات خارج تلك الموجهة إليها مباشرة .

ج ـ تفوق الآلة الإنسان من حيث سرعه استيعاب وفهم المعلومات إلا أن الإنسان يفوق الآلة من حيث القدرة على اختلاف واستنباط الطرق لتحليل المعلومات وتنفيذ الأوامر بشكل مختلف .

د ـ تفوق الآلة الإنسان من حيث الدقة والسرعة في تنفيذ العمل والحصول على النتائج .

هـ ـ يفوق الإنسان الالة من حيث كمية العمل والأوامر المنفذة وطرق تنفيذها لأن الآلة تقوم بتنفيذ عمل معين واحد في كل لحظة وبطريقة واحدة .

و ـ وبينما يكون الإنسان معرّض للمشاق النفسية والجسدية نجد أن الآلة لا تعرف التعب واليأس والكلل .

إن الفصل بين إمكانيات ومقدرات الآلة والإنسان لأمر صعب. وتوزيع العمل بين الآلة والإنسان يتعلق بتصميم الآلة والمهمات المطلوبة منها في إدارة عمل ما ومراقبة النظام أثناء القيام به . وهذا يعتمد على قدرة الإنسان على الإستيعاب ، الإنتباه ، الذاكرة ، قوة الحركة . . . في ظروف معينة . كما يعتمد من جهة أخرى على إيجاد الحلول الأفضل لتطابق مقدرات الإنسان مع الشروط التي تضعها له الآلة . فالعمليات الصعبة التي تفوق مقدرات الإنسان الذّهنية والجسدية تقوم بها الآلة .

وصعوبة الفصل بين مهام الإنسان والآلة تكمن في صعوبة إيجاد المعادلة الرياضية الكمية أو الخصائص التي نستطيع بواسطتها مقارنة إمكانيات الإنسان والآلة في ظروف معينة وعامة بالنسبة لجميع الأفراد . لهذا يتبع العلماء طريقة تقوم على عملية تجميع كمي لخصائص ومقدرات الإنسان والآلة في ظروف معينة . وثمة طرق تقوم على أساس إحصائي وتخميني .

وتقدير الخطأ في عمل التنظيم « الإنسان ـ الآلة » ناتج عن الخطأ في تقدير الإنسان لبعض المعلومات الطارئة التي أرسلتها له الآلة . ينجم الخطأ في التقدير عن الإرهاق والتعب والحالة النفسية والمستوى الغير متطور للإنسان . كما ينجم عن الخطأ في التقدير المنطقي لمجريات الأمور . وينتج أيضاً عن عوامل آلية وأخطاء ميكانيكية في تصميم الآلة تؤدي الى ا خطأ في دقة المعلومات المرسلة الى الإنسان .

2 ـ الخصائص المعلوماتية للإنسان

ليس « الإنسان ـ الآلة » حلقة في التنظيم الإداري فقط بل هو قناة اتصال . فالنظر الى خصائصه الأساسية ، كخصائص معلوماتية أو ككمية من المعلومات المُستوعبة، والمُحلَّلة والمُرسلة، والسرعة في التقاط وإرسال المعلومات يعتبر أمراً مهماً في تحديد دور الإنسان في حلقة العمل . وبالتالي فإن تنمية خصائصه المعلوماتية (ترتكز على حواسه الخمس) تعتبر، إضافة الى التفكير والتحليل ، والتفكير المنطقي مهمة أساسية في تطوير دور الإنسان لأن العلاقة بين الإنسان والآلة تعتمد وترتبط بشكل وثيق على مقدرات الإنسان في الإستيعاب والتخليل الذهني .

الآثار الإجتماعية والإقتصادية للثورة التكنولوجية

ما زال علماء الاجتماع والاقتصاد يتوقعون ، ويتنبأون بحدوث تغييرات إجتماعية ، سياسية وإقتصادية في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية ، ناتجة عن التطور الكبير الذي أحدثته الصناعة الحديثة والتطور التكنولوجي الكبير الذي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين .

ويحاول المحللون وعلماء الاجتماع والاقتصاد اكتشاف وتوقع هذه التغييرات والآثار الناتجة عن ذلك . وبالرغم من إن الدراسات لا تزال قليلة في هذا الحقل ، فإننا سنحاول هنا إلقاء الضوء على بعض هذه الآثار معتمدين على ما وصل إلينا من دراسات قليلة في هذا الموضوع وعلى [illegible] مُسْتفيدين من الدراسات الاسلامية الاقتصادية الموجودة بمتناول يدينا .

1 ـ كمية العمل

تقول الاشتراكية « إن كمية العمل هي الطاقة التي تنفقها العضلات والأعصاب والدماغ ، وليس ممكناً قياس هذه الطاقة مباشرة ، فالمجتمع

يستخدم امتداد زمن العمل لتحديد مقياس كمية العمل ، إلا أنه امتداد لا يعكس نفقات العمل كليةٍ ، لأن ساعةٍ من العمل المضني أو الشديد تمثل قسماً أعظم من النفقات التي تتطلبها ساعة من العمل الأيسر نسبياً . وتباين شدة العمل يمكن أن يظهر حتى بين شغيلة اختصاص واحد ، ولهذا تحدد أجرة العمل حين تتساوى الشروط ، تبعاً لما يقدمه كل شغيل من كمية المنتوج .

والحقيقة ، إن شروط العمل ونوعية العمل المنفذ لجهة (يسره أو تعقيده) والأهمية الاجتماعية لفرع الانتاج يجب أن تدخل في مفهوم نوعية كل شغيل . وعندما نحدد نوعية العمل ، يتمتع مستوى تأهيل الشغيلة بأهمية أساسية . وهنا يتم حساب مستوى تأهيل الشغيلة وفق معدلات ورتب محددة . أما سلم الأجور الشهرية فيعكس تأهيل المهندسين والمستخدمين والشغيلة القياديين . وترى الاشتراكية أن « أجور العمل تتحدد في شكل يتناسب طرداً مع تأهيل الشغيلة . وكلما كان هذا التأهيل أرفع زادت الأجرة » .

وفي العصر التكنولوجي ، حيث تتمتع الآلات بمقدرة خارقة في الإنتاج يكون العطاء من المنتوج متعلقاً من جهة بالآلة المنتجة ، ومن جهة أخرى بالتأهيل الشخصي للفرد العامل على قسم المراقبة وإدارة عملية الإنتاج. لأن المصانع المؤتمتة تؤدي بدقة عملها ولا تحتاج إلى تدخل مباشر من الإنسان إلا في بعض الحالات الطارئة. ومشاركة الإنسان من الناحية الجسدية وحتى من الناحية الفكرية في صناعة المنتوج وفي دورة الإنتاج تعتبر ضعيفة لأن الآلة تقوم بعملية الانتاج وتحدد الزمن اللازم للمنتوج (وذلك حسب التصميم الموضوع لها من قبل الإنسان) .

وقد يحصل أن الفوارق بين عمل الشغيلة أو العمال تكون قليلة ، كما تكون نسبة التأهيل أو معدلها بين مختلف أفراد العمال تكون خفيفة ونادرة لأن تطور التكنولوجيا المتزايد وعلم النفس الهندسي يؤديان الى زيادة تأهيل العمال وإزالة الفوارق بينهم من جهة ، وبين العمال والمهندسين ، التقنيين من جهة ثانية ، مما يؤدي ااى تخفيف جدة الفروقات بين أجور جميع العاملين في المركز الإنتاجي الواحد .

وتقود الثورة التكنولوجية ، والمجتمع المعلوماتي الجديد إلى إزالة الفوارق بين تأهيل العاملين عامة ، وإلى تخفيض حدة الفروقات في الأجور وعدم الاعتماد على شروط العمل وقوته ودرجة تعقيده أو مدى صعوبته وخطورته على البشر ، كما في المناجم أو المحيطات أو الفضاء حيث العمل يشكل خطراً على حياة البشر وهو على مستوى من الصعوبة والتعقيد فتتم الاستعاضة عنه بالآلة إلى حد كبير (فالإنسان الآلي الروسي لوناخود الذي نزل على سطح القمر ، قام بنفس العمل والمهمة التي قام بها الأميركي أرمسترونغ الذي هبط بنفسه على سطح القمر) .

ومن الناحية المادية يجب أن تؤدي الثورة التكنولوجية الى زيادة أرباح أصحاب العمل ، بل ويجب أيضاً أن تؤدي إلى زيادة أجور العمال وتحسين مستواهم المادي والإجتماعي للوصول الى مستوى معيشي مرتفع لجميع أفراد الشعب .

لذلك كله نرى أن أهم نتائج هذا العصر هي إزالة الشروط الصعبة للعمل وإزالة وتخفيف حدة الفروقات الاجتماعية .

2 ـ انتاجية العمل

يحاول الإنسان دائماً في مختلف العصور أن يحقق انتاجية معينة لجهده البشري يحقق له إشباعاً لحاجاته . فمن هنا أخذ يفكر في تطوير وسائل وأدوات العمل حتى وصلت هذه الأدوات الى المستوى الموجود عليه الآن بشكل تؤدي هذه الوسائل وظائفها دون تدخل الجهد البشري فيها . فغاية الإنسان في إشباع غرائزه وإراحة نفسه تتطفيان دوماً إليه حين يحاول إيجاد وسائله الجديدة للعمل . إضافة لهذا فهناك العوامل السياسية التي تفرض نفسها على أدوات العمل ، حيث أن التقدم العسكري يؤدي غالباً ، إلى تقدم سياسي واقتصادي . وبالتالي فإن حاجة الإنسان لاشباع غرائزه الفردية بالهيمنة والتسلط السياسي والاقتصادي يؤدي الى تطوير وسائل العمل لديه .

ولتعريف الكفاية الإنتاجية يستعمل عدد من العلماء التعريف التالي ، وهو أن « الكفاية الإنتاجية عبارة عن النسبة بين حجم الإنتاج وكمية العمل التي استخدمت في تحقيقه » . وبالتالي فحسب هذا التعريف فإن عصر الثورة التكنولوجية الحديثة والمصانع الأوتوماتيكية يتمتع بكفاية انتاجية عالية جداً لأن حجم الإنتاج كبير جداً بالنسبة الى كمية العمل . ولكن برأيي أن الكفاية الإنتاجية للعمل وعلى مستوى بلد معين هي عالية حيث يكون الإنتاج كبيراً ، وبكلفة زهيدة (وهو ما يحصل بالفعل في البلدان ذات الصناعة المتطورة في اليابان مثلاً حيث نرى أن أسعار الكماليات زهيدة جداً والإنتاج كبيراً) .

أو بعبارة أخرى تعتبر الكفاية الإنتاجية للعمل مرتفعة حيث يتحقق

المستوى المعيشي المتطور ويحصل كل فرد من أفراد المجتمع على كفـايته من الحاجيات الضرورية والكمالية وبأسعار يستطيع تأمينها كـل فرد من أفـراد المجتمع .

فقياس انتاجية العمل على أساس ساعات العمل أو على أساس قسمة حجم الانتاج على كمية العمل المبذولة (من جهد جسدي وعقلي . .) في تحقيقـه غير صحيحـة في عصر الصنـاعة الأوتـوماتيكي ، لأسبـاب عديـدة أهمهـا أن الصناعـات الحديثـة المؤتمتـة هي التي تفـرض حجم الانتـاج في الـوقت المعين والجهـد البشري لا أهميـة له نسبـة إلى أهميتـه في الصنـاعـة التقليدية الكلاسيكية .

إضافة لهذا كله ، فإن الصناعات الحديثة المؤتمتة تحد وبشكل كبير من دور العوامل المؤثرة على إنتـاجية العمـل . فالعـوامل التنـظيمية والنفسيـة والعوامل العامة من جغرافية وطبيعية لها تأثير محدود ، بينما تلعب العـوامل الفنية ومستوى تأهيل الفرد العامل وسوق التصـريف دوراً هامـاً في تحديـد انتاجية العمل وتحجيمه . فمصنع للسيارات مثلاً ، في اليابان سينتج عـلى صعيد المثال عشر سيارات ، بينما لو أقيم المصنـع نفسه في لبنـان أو في بلد عربي آخر سينتج خمس سيارات ، لأن تأهيل الفرد الياباني وعقليته التقنيـة أعلى من مستوى تأهيل وعقلية الفرد اللبناني .

ولكن قد يحدث بأن السوق اللبناني قد يحتاج الى عشرين سيارة أو أن الفرد اللبناني باستطاعته تصريف عشـرين سيارة ، فهـذه الحاجـة ستؤدي بعد فترة زمنية بسيطة إلى تحقيق انتاجية تعادل عشرين سيارة .

3 ـ قياس العمل

بشكل عام يمكن تعريف العمل بأنه مجهود بشري يبذل لانتاج سلعة معينة . ولقد عرَّفه ماركس بأنه استخدام لقوة العمل التي يمكن تعريفها بأنها مجموع القدرات الجسدية والعقلية التي توجد في الكائن البشري . ولقياس العمل لا بد من قياس الانتاج الذي نصنع فيه العمل . وهكذا ففي المصنع الكلاسيكي ، نحتاج في إنتاج وحدة انتاجية معينة إلى كمية من العمل البشري المتمثل بالجهد الذي يقاس بالوحدات الزمنية ، كما ونحتاج الى كمية عمل متمثلة بعمل الآلات ، أي لو افترضنا أن الإنسان يصنع المنتوجة بدون آلة ، فكم يتطلبه ذلك من ساعات عمل؟ . كما يدخل في قياس العمل ، العمل التنظيمي والمراقبة والإدارة والأعمال المباشرة وغير المباشرة ، من دراسات وأبحاث الخ . من هنا نرى أن قياس العمل في المصنع الكلاسيكي لا يخلو من الصعوبة . ولكن المصنع المؤتمت حيث تعمل الآلات وفقاً لتصميم معين ونظام متبع . فإن انتاجية العمل في المصنع وكميتها خاضعة لشروط واضحة ومعروفة ، عند ذلك فقياس العمل في المصنع المؤتمت يصبح سهلاً وهو عبارة عن قوة انتاج المعمل بحد ذاته هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار العمل المبذول في إيجاد المصنع المؤتمت وتكوينه وهو عبارة عن الفترة الزمنية اللازمة في الأبحاث والدراسات لاختراع المعمل وتصميمه . (مع العلم بأن الأبحاث والدراسات تُصرف مرةٍ واحدة ولا حاجة للعودة إليها عند انتاج مصنع آلي آخر) .

4 ـ قيمة المادة وقيمة العمل

لكل عمل من الأعمال قيمة معينة . وتلعب في تحديد قيمة العمل

وقيمة المادة عوامل عدة منها : قوة العمل ، المواد الأولية للمادة ، الجهد البشري اللازم لتكوين المادة والحاجة للمادة . . . الخ . ويرى النظام الاشتراكي (أن العامل هو الذي يحدد ويخلق القيمة التبادلية للمادة التي يتفق فيها عمله) . فلا قيمة للعمل بدون العمل البشري المتجسد فيها . وما دام العامل أساس الانتاج فمن الطبيعي أن يكون توزيع الانتاج على أساس العمل لكل حسب عمله أو على أساس الحاجة لكل حسب حاجته (دون تحديد الحاجة ، ودون تحديد العمل) .

وبما أن حاجات الفرد هي غير محدودة ، وتخضع عادة لنفسيته وغرائزه وأنانيته ، فالفرد الانسان يحب الربح السريع ويرغب دائماً في الكفاية الذاتية على جميع الصعد . فمهما جمع الإنسان من المال فلا يقف عند حد ما ، بل سيطالب ويعمل للمزيد . لذلك فحاجة الإنسان لا يمكن أن تكون مقياساً للحصول على الإنتاج للغرائز البشرية والطبيعية المكونة لشخصيته والتي لا يحد منها سوى الدين الذي يبشر بالآخرة على حساب أعمال الدنيا الخيرة .

وقد تكون الحاجات المحددة في النظرية الشيوعية هي الحاجات الضرورية للفرد . ولكن ما يعتبره فرد ضرورياً لا يعتبره الآخر ضرورياً . وكما قلنا مهما حصل الإنسان على حاجات لا يعتبر نفسه مكتفياً ، وإذا تم فرض مقياس الحاجة عليه فلسوف يعتبر ذلك غبناً لحقه من ثم لن يؤدي النوعية أو كمية العمل السابقة الضرورية والمطلوبة منه ، وهذه ظاهرة منتشرة كثيراً في المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية إذ نرى وفي شكل كبير ظاهرة الإهمال في العمل ، وعدم الإهتمام الكافي بالعمل ، وتغلب روح الأنانية وحب النفس على الأفراد .

وبنظر الرأسمالي وأرباب العمل في المجتمعات ذات الاقتصاد الحر ، إلى إن قيمة العمل هي عبارة عن معدل الربح الذي يحصل عليه ، وقيمة المادة هي تلك التي تؤمن له الربح الأكبر والتي تستطيع أن تشبع له غرائزه بالربح السريع . فالمادة التي تؤمن له الربح الأكبر هي تلك التي تملك القيمة الأكبر ولا يوجد مشاركة بينه وبين العامل على قيمة العمل وقيمة المادة .

ولقد حاولت المجتمعات الرأسمالية الحد من تسلط أصحاب العمل على العمل والعامل ، عندما سنت بعض القوانين الضريبية ، وحددت ساعات العمل والحد الأدنى للأجور ، ولكن يبقى الأمر النهائي لصاحب العمل عند مزاولته لأية مهنة صناعية أو زراعية .

وفي المجتمع المعلوماتي والثورة التكنولوجية الحديثة ، لا يتمتع الجهد البشري بأية قيمة تذكر نسبة إلى العصر الصناعي الكلاسيكي الذي كان سائداً في أوروبا من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين فالمصانع الأوتوماتيكية التي ظهرت في السنوات القليلة الأخيرة تستطيع الانتاج بقدرة كبيرة فبعد برمجة تلك الآلات من قبل عدد من المصممين والمهندسين ، تتابع الآلة عملها في الإنتاج ، المراقبة أو إدارة فقط من قبل الإنسان ، ولكن دون أن يكون له دور فعال في عملية الانتاج (كما نرى ونلاحظ في مصانع السيارات الحديثة ومعامل الصلب والحديد . . . والمناجم والزراعة . . .) .

فقيمة العمل والجهد البشري لا تستطيع وحدها تحديد قيمة العمل وقيمة المادة ، كما لا تستطيع تحديد عملية وتوزيع إنتاج العمل . إن الذي يحدد قيمة العمل وقيمة المادة سيكون قيمة المادة الخام ، والوقت اللازم

لانتاج المادة . أما سعر المادة فتحدده عملية الطلب عليها بحسب قانون العرض والطلب السائد . وفي المجتمعات الاسلامية . هذا السعر ستحدده القوانين الاسلامية الخاصة بتأمين الحاجات الضرورية لكل أفراد الشعب . وتأمين العدالة الاجتماعية .

فقيمة المادة ستكون في المجتمع المعلوماتي كما في المجتمع الإسلامي حصيلة الحاجة الإجتماعية في الحصول عليها كما رأى سماحة العلامة السيد محمد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا ، « أن الفرد هو الذي يمنح المادة قيمتها التبادلية بعملة ، فالمواد الطبيعية كالخشب والمعادن وغير ذلك من الثروات الطبيعية لا تستمدُّ قيمتها (في رأي الإسلام) من العمل بل قيمة كل مادة هي حصيلة الرغبة الاجتماعية العامة في الحصول عليها » .

فالعرض والطلب عنصران أساسيان في تحديد قيمة المادة ، وهذا ما يؤدي اليه أيضاً المجتمع المعلوماتي حيث المصانع الاوتوماتيكية تنتج بعدد قليل من العمال لا يؤثر على نسبة الانتاج وبالتالي فقيمة المنتوج لن تتأثر إلا قليلاً جداً بالجهد أو العمل البشري ، فتبقى سعر السلعة الذي تحدده الحاجة اليها (في اقتصاد حُرّ) .

وبينما يملك المجتمع ما ينتجه العامل في المجتمع الاشتراكي ، مما يؤدي الى توزيع انتاج غير عادل لاختلاف المزاج والكفاءة من شخص إلى آخر ، كانت النتيجة حرماناً للبعض من نتائج عملهم وتقديم تلك النتائج إلى البعض الآخر الذي لا يقوم بالعمل الضروري ، وهذا ما يحد من التطور الفكري والعلمي والعمل الضروري للأفراد وتالياً للمجتمع .

وعلى عكس الدول الاشتراكية ، نرى الدول الرأسمالية تعطي

صاحب العمل الحق في كل شيء حتى يتملك نتائج عمل العمال ، كما يحصل تكديس للأموال ، وحرمان للطبقة العاملة من جهودهم الفكرية والجسدية ما يؤدي ويساعد على اتساع الهوة بين أفراد الشعب وحدوث الأزمات الاجتماعية والسياسية ، وتفشي الأمراض الاخلاقية والجرائم والسرقات . وهذا ما تمنعه الأديان ويمنعه الاسلام .

لذلك نلاحظ أن المجتمع الإسلامي والمجتمعات المتدينة في أقل المجتمعات التي يحدث فيها أزمات اجتماعية من جرائم وسرقات لأن هناك رادعاً نفسياً ناتجاً من الإيمان بالله وبالدين ونرى رغبة جامحة للأفراد في المجتمع الإسلامي في مساعدة أخوانهم في الدين والله وهذا لا نراه في المجتمعات الأخرى .

« ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق » . وكما قال علي (ع) : أأطمع أن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم مكاره الدهر ؟ . أأبيت مبطاناً وفي الأرض بطون غرثى وأكباد حرّى . ولعل في الحجاز أو اليمامة من لا طمع له بالقرص ولا عهد له بالشبع .

هذه الأقوال ، وإن طُبقت بالمفهوم الصحيح تعطي دفعاً كبيراً للنظام الاقتصادي العادل والمبني على أساس روح الدين والتدين . وتتنافى مع أقوال المسعورين من حملة الشعارات الزائفة حول التقدمية والبرجوازية والشيوعية والخ . وأولئك الذين يعتبرون التديّن والنظام الاقتصادي المبني على روح الاسلام هو مجتمع « برجوازي بحلة جديدة » كما جاء في في جريدة السفير سنة 1984 وفي مقال بعنوان « كلمات حول الفكر الديني » .

ومجمل القول إن الإسلام قد اعتبر العمل الذي تفرضه الحياة في كل زمان ومكان جانباً من جوانب الشريعة الإسلامية في كل زمان ومكان واعتبره أفضل من العبادات في بعض الأحيان ، كما ألحق العاملين لسد حاجاتهم وضرورات حياتهم بما يغنيهم عن تكفف أوجه الناس بالمجاهدين في سبيل الله كما تؤكد ذلك عشرات المرويات عن الرسول والأئمة حول هذا الموضوع ، وجاء في بعضها إن صحابيين وفدا على الرسول ومعهما أخاً لهما يحملانه على ؟يديهما فلما سألهما النبي عن حاله قالا : إنه لا ينتهي من صلاة إلا الى صلاة ولا من صيام إلا إلى صيام حتى أدركه من الجهد ما ترى ، فقال لهما : فمن يرعى له إبله ويسعى على ولده ، فقالا : نحن يا رسول الله ، فقال لهما : أنتما أعبد منه وأتقى .

فالمجتمع المتدين هو المجتمع التقدمي والمتطور ﴿ إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، إقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ . وهناك العديد من الآيات في القرآن الكريم التي تشدِّد على العمل ، والعمل الخيِّر ، والعمل في سبيل مساعدة الآخرين والتي تقول بالحق والعدالة والمساواة والابتعاد عن ما يُسيء إلى الآخرين . وما قول الإمام علي عليه السلام «إن إمرتكم عندي لا تساوي شسع نعلةٍ إلا أن أقيم حقاً أو أزهق باطلاً » . إلا دليل على المجتمع الذي كان يطمح إليه المسلمون في مجتمعٍ متدينٍ عادلٍ .

5 ـ الطبقة العاملة

حذّر الكثير من علماء الاقتصاد في الغرب والشرق من النتائج السياسية الوخيمة للمجتمع المعلوماتي والثورة التكنولوجية . وكان أول من

حارب السيبرتيات والبيونيك الزعيم السوفياتي ستالين ، خوفاً من فقدان السيطرة على الطبقة العاملة ولكن خروتشوف عاد وأمر بالعمل والبحث في هذه العلوم حين تأكد من أهميتها العلمية في الصناعة والتجارة .

والحقيقة أن خوف الزعماء الشرقيين من هذه العلوم ومن الثورة التكنولوجية الحديثة ومن أنسنة الآلة في محله . فالإعتماد على الإنسان الآلي في الصناعة والزراعة ، أدى الى تخفيض نسبة العمال ، ونسبة الجهد البشري وخاصة الجهد الفيزيولوجي في عملية العمل ، وفي الدورة الإنتاجية ، وأدى تالياً إلى تقليص حجم الطبقة العاملة التي عليها تعتمد الأحزاب الشيوعية للوصول الى الحكم ، أو للتحريض للوصول اليه . كما أن اعتماد الدول الاشتراكية على طبقة العمال في الحكم « ديكتاتورية الطبقة العاملة » يجعل من الحكم حكماً غير عادل ، ويقضي على الديموقراطية السياسية التي تنادي بها الشعوب . ذلك أن تقليص نسبة العمال في العمل للبلد ، وتحويل هذا الدور الى جماعة المتخصصين والمثقفين الصناعيين في حقل المعلوماتية يؤدي الى تغيير كبير في عقلية المجتمع وفي تفكيرها وعقليتها بالذات ، مما يجعلها بعيدة المنال ، ويجعل تأثير الأفكار الشيوعية عليها ضعيفاً ، ومهمة منظري الاحزاب الشيوعية صعبة ومعقدة .

إن أزمة التسويق في الإنتاج ستحدث في المجتمعات الاشتراكية ، والسبب أن الإنتاج يعتمد على التسويق في الحصول على المبالغ اللازمة لتأمين استمرار تطور النظام الاقتصادي ، وتأمين الحاجات ورفاهية الشعوب (وهي تعتمد الآن على الدول النامية من العالم الثالث في التسويق لانتاجها ، وبالتالي رفاهية شعوبها وتطورها) .

أما في الدول.الرأسمالية ، فإن أزمة بطالة في هذه الـدول ستحدث عاجلاً أم آجلاً ، لأن قدرة العمال الآليين في الإنتاج ، يفوق وبشكل كبير قدرة العمال ، مما يجعل رب العمـل (الذي يهمه الربح السريع ويبتعد عن الإسراف) ، يستغني عن وسائل الإنتاج البشرية والتقليدية ، وصرف عـدد كبير من العمـال وطالما أن ، إنتاجيتـه وربحه يمكن أن يتحقق دون خسائر تذكر فسيقدم على صرف العمال .

أما إذا كان رب العمل مؤمناً فـالدين يـردعه عن الأعمـال التي تضر بحقوق الآخرين فالقوانين الاجتماعية للأديـان وخاصـة الدين الإسـلامي تحد من تسلط أرباب العمل واستغلالهم للناس كما تحـد وبشكل كبـير من حرية تكديس الأموال دون توظيفها في خدمة المجموعة من الناس .

ولقـد حـافظ الـدين عـلى حقـوق المقعـدين والمتخلفـين ، وحقـوق المتفوقين ، ولم يسمح باستغلال الأقوياء للضعفاء مادياً ومعنـوياً ، وحـافظ على حقوق الفقراء والمحتاجـين . ودعا الى العمـل في سبيل تـأمين حـاجة الجميع . ولم يفرّق بين الدول والقوميات . لا فضـل لعربي عـلى أعجمي إلا بالتقوى . بل دعا الشعوب الغنية الى مساعدة الشعوب الفقيرة ، وهذا ما لا يعترف به النظام الماركسي أو الرأسمالي إلا نظرياً .

وفائدة المجتمـع المعلوماتي المبني عـلى أساس ديني ، لا يكمن فقط في خفض الجهد البشري والجسدي ، وزيادة الانتاج ، بل يسـاوي أو يسعى لمسـاواة أفراد الشعب بـالعمل والانتـاج إلى حد كبـير ، نظراً لأن ظـروف العمل ستكون مختلفة فيه إلى حد تصبح أغلبها عملية مراقبة وإدارة للعمل من قبـل عدد من المثقفـين بالمعلومـاتية من صنـاعيين وزراعيـين وإداريـين بأعمال متشابهة تحتاج إلى معدل واحد وثابت من الطاقة الفكرية والجسدية

للعمل على الشاشات التلفزيونية للمعلوماتية أو غير هذا من النظم المستعملة . أما العدد الآخر من المصححين المهندسين في حقل المعلوماتية والسيبرنيات ، فمهمتهم تكون في تصميم وتنفيذ الأنظمة والأجهزة الأكثر تطوراً ، والأكثر مساعدة للإنسان في عملية وأثناء أداء واجبه في خدمة المجتمع وتأمين حاجاته .

ويؤدي أيضاً إلى تخفيض ساعات العمل ، وخفض قيمة المنتوجات وأسعارها ، ورفع مستوى أفراد الشعب وتخفيض الفروقات الاجتماعية بين أفراد الشعب وخاصة بين سكان الريف والمدينة . ويجعل من المرأة عنصراً فعالاً في عملية الانتاج ، ويؤدي الى رفع المستوى الحضاري للمجتمع بأكمله نظراً لسهولة الحصول ، ولسهولة توزيع المعلومات من - وإلى مختلف المناطق من - والى مختلف الدول .

6 ـ الإستهلاك والانتاج

كتب ماركس يقول معلقاً على ما أسماه الفزع الذي أبداه الاقتصاديون الإنكليز ، من هبوط معدل الربح فقال « هنا بطريقة اقتصادية صرفة ، أي من وجهة نظر بورجوازية بحتة في نطاق المفهوم الرأسمالي ، ومن زاوية الانتاج الرأسمالي نفسه أن في داخل هذا النظام حائلاً يعوقه ويعرقله . إنه نظام نسبي وليس شيئاً مطلقاً ، بل هو مجرد أسلوب تاريخي للانتاج يلائم حقبة زمنية معينة ومحدودة في تطور الظروف الحاوية للانتاج .

ويتحدث لينين عن التناقض بين الرغبة التي لا حدود لها في التوسع في الانتاج ، والتي هي جوهر الرأسمالية ولها ، ويبين استهلاك الجماهير

المحدود وهو تناقض ينمو بطبيعة الحال ويزداد حدة وتعقيداً كلما نما نظام الرأسمالي وازداد شراء ، وهو يعمل جنباً إلى جنب مع ميل معدل الربح نحو الهبوط على خلق حالة من الكساد المزمن ، لا يمكن علاجها ، إلا بوسائل التنمية الخارجية مثل افتتاح قارة جديدة للاستغلال الرأسمالي ، وإدخال صناعة جديدة تحتاج استثمارات رأسمالية هائلة ، أو إلى فتح حروب بين دول موالية تؤدي الى زيادة استهلاك في الأسلحة وبالتالي زيادة في التصنيع والانتاج في الدول المُصنِّعة (العراق ، إيران) . هذه المقولة صحيحة ، لأن مقياس التطور في الدول الصناعية الكبرى ، هو في الأسلحة المعقدة الإستراتيجية ومن المعروف أن الممول الرئيسي والأساسي للأبحاث التكنولوجية هي وزارات الدفاع في الدول الكبرى ، وكل ما يفقد سريته من الأبحاث تعود هذه الدول وتسمح للشركات بانتاجه أو استعماله في الأغراض التجارية ، وكي تحافظ هذه الدول على تطور الأسلحة والتطور العلمي فيها ، تقوم بافتعال الحروب هنا وهناك كي تحصل على حقول تجارب لأسلحتها ، وتحافظ على معدل التطور العلمي هنا . (وأصدق مثل هنا : ماكنمارا وزير دفاع أميركا إبان الحرب الفيتنامية) .

ومع الاعتراف بأن الرأسمالية تسعى من وراء هذه الثورة التكنولوجية التي كانت البادئة في اختراعها واستعمالها ، إلى زيادة الربح السريع لها ، فإن الدول الاشتراكية تزيد من انتاجها لصالح الدولة ، التي تزيد بدورها من ميزانية وزارة الدفاع فيها .

7 ـ الكتل الاجتماعية

لقد نشأت الكتل الإجتماعية ، والتكتلات البشرية عبر السنين نتيجة للروابط السياسية والاقتصادية والدينية . ولكن الدين شكل دائماً أكبر الكتل البشرية المتحدة وراء خط ديني موحد ، وكان له أثره الفعال في تحديد مسار الدول . ولا يزال الدين يلعب دوراً بارزاً في إقامة الروابط بين الشعب وبين الشعوب . ويقول الاشتراكيون ، أن الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الكولخوز ، هما طبقتا المجتمع الاشتراكي المتعاونتان فيما بينهما ومصالحهما الأساسية واحدة . ولكن الحكم يكون بقيادة الطبقة العاملة الحزبية لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا .

بينما يقوم في الرأسمالية حكم تلعب فيه رؤوس الأموال وامتيازات الأغنياء دوراً بارزاً ، ويقوم عادة نقابات لاتحادات العمال مهمتها المطالبة بحقوق الأفراد والكتل البشرية المتحدة ، كما ولا يُنظر الى الشعوب المختلفة نظرة واحدة ، بل ينظر إلى الشعوب المختلفة وخاصة المتخلفة كسوق للاستهلاك والاستغلال . وفي المجتمع ، ونظراً لتساوي نوعية العمل ولسهولة الاتصالات وسهولة الحصول على المعلومات ، يؤدي هذا الى تخفيف حدة الفروقات الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع .

من هنا نرى اعتبار الدول الاشتراكية للطبقة العاملة كأعظم كتلة بشرية اجتماعية تقدمية واعية ومتلاحمة تقود المجتمع هو اعتباراً باطلاً .

فأفراد المجتمع متساوون في العمل والإنتاج ، وحق القيادة يجب أن يكون لتلك الفئة المتدينة ، والعادلة والواعية ، وبانتخاب ديمقراطي دون تأثيرات وضغوطات داخلية وخارجية .

وفي المجتمع المعلوماتي يستطيع الفلاحون وأبناء القرى من الحصول على نصيبهم الكامل في الوعي والإدراك والتثقيف ، كما أن الآلات الزراعية الحديثة والمؤتمتة تحل المشاكل الزراعية في الإنتاج والعمل ، مما يجعل من القوة البشرية الزراعية ، قوة إجتماعية بمستوى المجتمع البشري في المدينة وله الحق والنصيب في إدارة وحكم الدولة والمجتمع .

8 ـ المادية والملكية الخاصة والعامة

يرتكز الاقتصادي الماركسي الشيوعي على إلغاء الملكية الخاصة سواءاً بالنسبة للآلة أو بالنسبة للأرض . وتسخير هذه الملكية الى ملكية المجتمع ، وبالتالي يأخذ كل فردٍ عامل نصيبه « حسب حاجته » أو « حسب عمله » . ولن ندخل في التفاصيل التي دعت الفكر الماركسي إلى الحض والعمل على إلغاء الملكية الخاصة رداً على الملكية الكاملة التي كان يتمتع بها بعض فئات الشعب والتي كانت تُسخِّر الأفراد من عمال وفلاحين للعمل لمصلحة هذه القلة القليلة التي تملك الأرض والآلة وتحاول أن تتملك الفرد الإنسان من خلال تملك قوته وقوة عمله وبالتالي فائدة عمله . الأسباب الكثيرة والإضطهاد الكبير لما دُعي « بالبورجوازية » ساعدت على تغلغل فكرة تأميم الملكية الخاصة وجعلها ملكية عامة ، بين فئات العمال ، خاصة في وقت بدأت فيها الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بالظهور والنمو أثناء حكم القياصرة والملوك والدكتاتوريات التعسفية .

وعند بدء تطبيق النظرية الشيوعية للملكية ، ظهر إن فئة كبيرة من الناس حُرِمت من عملها لصالح فئةٍ أخرى . وأدى تأميم الملكية الخاصة

إلى تباطؤ في النمو وظهور الروح الإتكالية والأنانية بين الأفراد . وبروز طبقة أخرى موازية للطبقة البرجوازية في النظام الرأسمالي هي طبقة الحزب وأعوان الحزب وطبقة المستفيدين من الشرطة والعسكرتياريا التي تتمتع بامتيازات كثيرة حُرِم منها بقية أفراد الشعب العامل . وكي تستطيع الحكومات الشيوعية من تأميم الملكية الخاصّة ، وتأمين الحكم الديكتاتوري لحزبها عمدت الى كمّ أفواه الناس وإلغاء الحريات الشخصية والقضاء على الديمقراطية خاصة في ما يتعلق بحكم الحزب الواحد .

ولقد شهد الاقتصاد الشيوعي تعديلاً كبيراً في الخط والمنهج عندما سمح ببعض الملكية الخاصة ، وبزيادة الفوارق في الأجور (المجر ، يوغسلافيا . . .) مما يعني إن القيّمين على النظام الاقتصادي اصطدموا بالواقع ، فوجدوا الطريق مليئاً بالتناقضات التي تضعها الطبيعة الانسانية أي طبيعة الفرد ونفسية الإنسان من خلال تعامله وتفاعله مع مجتمعه ومحيطه .

وقد يصح في أن الآلة الأوتوماتيكية العاملة والسريعة والتي لا تحتاج للجهد الفيزيائي يجب أن تكون من ملكية المجتمع أو أن يكون إنتاجها ملك المجتمع كجزءٍ من حاجات الأفراد دون حرمان صاحب الملك لنتيجة أتعابه . أو أن يكون المصنع الآلي والذي يتم بناؤه بأموال المؤمنين من خمس وزكاة يجب أن يكون إنتاجه ملك للفقراء والمحتاجين والمعوزين .ولكن وفي جميع الحالات يجب على الفائض الكبير الزائد وحسب الدين الإسلامي أن يكون مُسخراً لتلبية حاجات الفقراء والمحتاجين من عمال وفلاحين ومعوزين على اختلاف أنواعهم . أي ، يجب عدم حرمان الأفراد نتيجة عملهم ، كما ويجب عدم تكديس نتيجة

العمـل لصالـح الفرد الـواحد الـذي يملك أدوات العمـل . بـل يجب أن تتوزع نتيجة عمل الآلة على المجتمع بكامله حسب النظرية الإسلامية في تـوزيع النسب بشكـل يساعـد فيه عـلى القضاء عـلى الفقر والحـاجة لـدى معظم فئات الشعب .

وبينما يقوم النظام الشيوعي بإفناء الفرد في المجتمع ، وجعـل الإنسان آلة مسخرة لتحقيق الموازين العامة التي يفترضها ، واستعماله للوصول إلى الغايات والأهداف التي تخدم الدولة والنظام ، فإن النظام الرأسمالي يُسخر المجتمـع للفـرد ، الفـرد البـرجـوازي الغني ضـد الإنســان المستضعف والمحـروم . ومن هنا فـإن المجتمـع الصنـاعي المتـدين والمبني عـلى تـطور تكنـولوجي متقـدم ، يجعل الإنسـان متفاعـلاً مع المجتمـع يخـدم كـلاهمـا الآخر ، فالفرد العاقل يتفاعل مع الآلـة لخدمـة الإنسان ، والـدين يفرض عـلى كل فـرد من أفـراد المجتمـع خـدمـة الأخـير ومسـاعـدة المحتـاجـين والمستضعفـين . وعندمـا نحصل عـلى المصنـع الآلي المؤتمت ، فـإن الآلـة نصبح لخدمة المجتمع وأفراده ، وصانع الآلة يخدم نفسه والمجتمع .

وممـا لا شك فيـه ، أن معالجـات النظام الشيـوعي للملكية الفـردية الخاصة أدت في فترات معينة (في بـداية النـظام الشيوعي في روسيـا) إلى إيجابيات معينة ، خاصة حينما حاول هذا النظام أن يؤمن التعليم والسكن والـطبابـة لعامـة الناس ، ولكن الأمـور لم تسر في الـطريق الصحيح عنـد محـاولة التـطبيق نتيجة العـوامل النفسيـة الإنسانيـة والغرائـز الشخصية في الإنسان من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة الحدّ من نشـاط الفرد وحـريته في العمل ، ومصادرة قسم كبير من قيمة عمله لصالح مجموعات حزبية أو مجمـوعات لا تقـدم نفس العمل ونفس الجهـد . فلو أخذ الانسـان المادي

يُفكر تفكيراً جماعياً ، وذابت من نفسه جميع العواطف الخاصة والأهواء الذاتية والانبعاثات النفسية ، لأمكن أن يقوم نظام يذوب فيه الأفراد لصالح المجتمع .

فالثروة التي تسيطر عليها الفئة الرأسمالية في ظل الاقتصاد المطلق ، والحريات الفردية ، وتتصرف فيها بعقليتها المادية ، تُسلم عند تأميم الدولة لجميع الثروات ، وإلغاء الملكية الخاصة إلى نفس جهاز الدولة المكون من جماعة تسيطر عليهم نفس المفاهيم المادية عن الحياة ، والتي تفرض عليهم تقديم المصالح الشخصية بحكم غريزة حب الذات وهي تأبى أن يتنازل الإنسان عن لذة ومصلحة بلا عوض . وما دامت المصلحة المادية هي القوة المسيطرة ، فسوف تستأنف من جديد ميادين للصراع والتنافس وسوف يعرض المجتمع لأشكال من الخطر والاستغلال كما حصل في بولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا سنة 1982 على أيدي نقابة التضامن في بولونيا . وسنة 1956 أثناء الردة في المجر على السوفيات ، وفي سنة 1976 أثناء انقلاب دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا وفي كل الحالات كان يتدخل الجيش الروسي لإعادة إحياء النظام الشيوعي من جديد وفرضه بالقوة على الناس .

كما نلاحظ ومع تطور الآلة الحربية للدول الشيوعية والرأسمالية ومع تطور البحث العلمي والتكنولوجي للدول المتطورة إن الأزمات الاقتصادية لا تزال تتوالى باستمرار . فمن فقدان للمواد الغذائية في الدول الشيوعية إلى هبوط لمستوى المعيشة في الدول الرأسمالية . نرى أن هذه الأنظمة تعاني من خلل في النظرية وفي التطبيق العملي . وحل المشكلة في إتباع نظام صناعي متطور تحكمه مفاهيم إنسانية وروحية رادعة تبعد الفرد عن

استغلال أخيه الإنسان وتجبره في تقديم قسم من الفائض لإعالة غيره . وهذا التقديم وهذه المساعدة تتم بصدرٍ رحب ودون إكراه على ذلك ، فقط الدين هو الرادع ، والدين هو الذي يُجبر الإنسان على المساعدة في تأمين حياة إخوته في الإنسانية . كما سيساعد النظام الصناعي المتطور في عملية سد حاجات واشباع غرائز الجميع ، وبالتالي تقديم المساعدة اللازمة لجميع المحتاجين نظراً لقوته الانتاجية الكبيرة التي تفوق حاجة أي مخلوق ، وثروات الأرض كبيرة جداً !! . .

ولقد عملت الثورة الصناعية إلى إبطال مفهوم قيمة المنتوجة ، والقيمة الزائدة ، وبالتالي تغيير لمفهوم الربح والخسارة ، الذي يُحدد طبيعة وأهمية الملكية الخاصة والفردية ، وبالتالي إمكانية زيادة وتوزيع القيمة الفائضة والربح الزائد لأي عمل صناعي ، أو لأدوات العمل . فإذا كانت قيمة المنتوجة تتعلق بالمادة والوقت اللازم لصناعتها والقوة الجسدية التي يصرفها الفرد أو الأفراد في صناعة المنتوجة ، فإن المصنع الآلي المؤتمت سوف يحصر قيمة المنتوجة بقيمة المادة بشكل أساسي ، أما عامل الوقت والقوة الجسدية فستكون في الحالة الدنيا ، وكلما تطور العلم وتطورت التكنولوجيا كلما ابتعدت عن التأثير على قيمة المنتوجة .

وبما إن النظام الشيوعي ارتكز في نظريته على العامل المادي للمنتوجة وبشكلٍ أساسي على الجهد الفيزيائي فإن النظام الصناعي المتطور سوف يحصر قيمة المنتوجة بالعامل المادي . ومن هنا فإن ملكية الانتاج سوف تكون من حق المشرف أو القيّم على المصنع بشكلٍ أساسي ، وإذا كان المشرف لا يبتغي الربح السريع ومؤمن بالدين الذي هو الرادع القوي ضد الربحِ والاستغلال ، فإن قيمة المادة الخام سوف تُحدِّد سعر المنتوجة ،

وبالتالي فإن الأخيرة سوف تصل للجميع بأسعار محدودة بعيدة عن الربح المادي الشخصي .

فإلغاء الملكية الخاصة سوف يشكل عائقاً أمام تطوير الإنتاج . ولكن توزيع الانتاج مع حفظ الحق الشخصي للانسان أو الفرد المُتديّن سوف يساعد على تأمين حاجة المجتمع من جهة وتطوير الانتاج من جهة أخرى .

وهذا ما سلكه الإسلام إيماناً منه بأن الحل الوحيد للمشكلة هو تطوير المفهوم المادي للإنسان عن الحياة . فلم يبتدر إلى مبدأ الملكية الخاصة ليبطله ، وإنما غزا المفهوم المادي عن الحياة ووضع للحياة مفهوماً جديداً ، وأقام على أساس ذلك المفهوم نظاماً جديداً ، لم يجعل فيه الفرد آلة ميكانيكية في المجتمع ، بل حافظ له على شخصيته الفكرية والانتاجية ، كما لم يجعل المجتمع قائماً على حساب تذويب شخصية الفرد الإنسان . بل كفل حقوق الأفراد والمجتمع واضعاً نصب عينيه مبادىء عديدة هي الحق والعدل والحرية والكرامة ومساعدة المقعدين وتأمين حاجات الأفراد العاملين بلا تفرقة بين لون ودين ، ناصباً مقياساً جديداً خلقياً لدور الإنسان وعمله وهو في إرضاء الله تعالى . إذ ليس في كل ما تفرضه المصلحة الشخصية جائزاً ، كما وليس كل ما يؤدي الى خسارة شخصية بدون منفعة أو إكراه جائزاً أيضاً : « ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ، ولا نصب ، ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطؤون موطئاً يغيظ الكفار ، ولا ينالون من عدو نيلاً . . . إلا كتب لهم به عمل صالح ، إن الله لا يضيع أجر المحسنين . ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ، ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم ليجزيهم أحسن ما كانوا يفعلون » .

9 ـ الحرية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية في الإسلام

وفي مقابل الحرية الإقتصادية اللا محدودة في النظام الإقتصادي الحر والرأسمالي . والذي يدور بدون أي رادع أو تحديد للربح والإستغلال والإنتاج والتسويق والمضاربة وما ينتج عن ذلك من تحطيم وإنهاك لبعض أفراد الشعب ، ورفع للأسعار وبطالة . الخ ، يقوم النظام الإشتراكي على تقييد الحرية الاقتصادية بحجة تحقيق العدالة الإجتماعية ، ولكن ما ينتج عن ذلك من تأميمات وحرمان ، وطغيان فئة على فئة ، وخلق طبقة جديدة تحتكر الاقتصاد والسياسة . . . . الخ .

يأتي النظام الإقتصادي الإسلامي الذي يسمح للأفراد بحرية محدودة ، بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام . فالإسلام يقف موقفاً يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل ، التي تهذب الحرية وتصقلها وتجعل منها أداة خير للإنسانية جمعاء . والتحديد الإسلامي للحرية الاقتصادية يقوم على أساس :

- تحديد ذاتي إيماني ينبع من أعماق النفس ، ويستمد قوته من المحتوى الروحي والفكري والإيماني للإسلام .
- تحديد موضوعي ناتج عن قوة خارجية روحية ، تُحدد السلوك الإجتماعي وتضبطه انطلاقاً من المبدأ القائل : إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه لشريعة المقدسة ، من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها .

أما الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية فتحتوي على مبدأين عامين

هما : مبدأ التكافل العام ومبدأ التوازن الإجتماعي .

ولقد بدأ الرسول عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، وتطبيق مبدأ التكافل بينهم ، بغية تحقيق العدالة الإجتماعية التي يتوخاها الإسلام .

فهذه هي الأركان الأساسية في الاقتصاد الاسلامي :

1 ـ ملكية ذات أشكال متنوعة ، يتحدد التوزيع في ضوئها .
2 ـ حرية محدودة بالقيم الإسلامية في مجالات الانتاج والتبادل والاستهلاك .
3 ـ عدالة اجتماعية تكفل للمجتمع سعادته ، قوامها التكافل والتوازن .

وللمذهب الاقتصادي في الاسلام صفتان أساسيتان وهما : الواقعية والأخلاقية ـ فهو واقعي لأنه يقيم مخططه الاقتصادي دائماً على أساس النظرة الواقعية للإنسان إنطلاقاً من صالح الشعب وعدم المساس لا بأحد الأفراد ولا إلحاق الضرر بالأشخاص ، وهو يضمن ذلك ويسنده بتشريع مُسهب يُؤمّن تطبيق هذه العملية .

أما الصفة الأخلاقية ، فتعني إن الإسلام لا يستمد غاياته التي يسعى إلى تحقيقها في حياة المجتمع الإقتصادية ، من ظروف مادية وشروط طبيعية مُستقلة عن الإنسان نفسه ، كما تستوحي الماركسية غاياتها من وضع القوى المنتجة وظروفها . . . وإنما ينظر إلى تلك الغايات ، بوصفها مُعبرة عن قيم عملية ضرورية التحقيق من ناحية خلقية . فحين يقرر ضمان حياة العامل مثلاً ، لا يؤمن بأن هذا الضمان الاجتماعي الذي وضعه ، نابع من الظروف المادية للإنتاج مثلاً ، وإنما يعتبره ممثلاً لقيمة عملية يجب

تحقيقهـا ، يعتبره واجبـاً وحقاً من حقـوق الفرد كـإنسان ، وغـايـة يسعى لتحقيقها .

10 ـ الدكتاتورية العمالية

تقوم الثورة الاشتراكية على أيدي ثائرين حرفيين مُتحمسين لا يتوانون لحظة عن تنفيذ مآربهم الحزبية ولا تيسامحون مع المتمردين الرأسماليين أبداً وتكـون القيادة في أيـدي ثوريـين حزبيـين لهم خصائص فكـريـة وثـوريـة وحزبية خاصة ويجب أن تتسلم هذه الفئة الهيمنة الحزبيـة والسلطة بشكلٍ مطلق لطبيعـة المرحلة الاشتـراكية في رأي المـاركسية القـائل بضـرورة قيام دكتاتورية وسلطة مركزية مطلقة لتصفية حسابات الرأسمالية نهائياً والقضاء على كل معالم الرأسمالية الروحية والفكرية والاجتماعية من جهـة ولوضـع تخطيط اقتصادي موجه لكل شعب في الحياة من جهة أخرى ، إذ إن مثـل هـذا التخطيط يتـطلب سلطة ديكتاتـورية مـطلقـة حتى يتمكن من فـرض المنهاج الاقتصادي على الشعب .

ومـع الاعتراف بـدور العمال والـطبقة العـاملة في الحياة الاقتصـاديـة للبلاد وخاصة في الدول المتطورة الصناعية ، ومع الاعتراف أيضاً بأن هذه الطبقة إضـافةٍ لـطبقة الفـلاحين هم الأكـثر حرمـاناً ، وهـم من يصـرفون الجهد الأكبر في العمل وبالتـالي أصحاب الفضـل الأكبر في عمليـة الإنتاج والربح الذي يعود لصالح الرأسمالي الـذي يملك وسائـل الانتاج . ولكن ومـع هذا كله فـإن هذه الفئـة أو الطبقـة من النـاس لا تستـطيـع القيـادة والحكم إلا إذا أصبحت فكرياً في مستوى الطبقـة المُثقفة أي إذا تخلت عن طبقتهـا على الصعيـد الفكري والتحقت بـالطبقـة التي يمكنهـا إدارة وحكم وتخطيط البلاد .

إضـافة لـذلـك ، فـإن لبقيـة أفـراد الشعب من صـانعـين ومُفكـرين وأصحاب الرساميل والتجار والفلاحين الحق أيضاً في إدارة البلاد وحكمها نـظراً لـدورهم في الإنتـاج والتسـويق والتصنيـع والابتكـار أو للدورة الاقتصادية ككل فلا يجب أن ننسى هؤلاء الناس .

إضافة لذلك ، ففي عصر صناعي متطور ، تزول الفوارق الكبيرة في مستوى أفراد الشعب على الصعيد الفكـري والتنظيمي والعمـل ، وتصبح القدرة الانتاجية كبيرة تفوق قدرة حتى الفـرد العامـل ، كون الآلـة تأخـذ نصيباً وافراً من القدرة الانتاجية للمجتمع والتالي فإن نصيب الفرد سيكون أوفر حظاً من قيمة الإنتاج ومردوده سيعود على المجتمع ككل . لذلك فإن إزالة الفوارق الفكـرية وإلغـاء الفوارق في مـردود الانتاج بـين جميع أفـراد المجتمع تجعل الجميع سواسية في الحق أمام حكم البـلاد وإدارتها . ولكن هل سيعود المردود الانتاجي الكبير لصالـح الفرد الـرأسمالي المُستثمـر ؟ لا ففي ظل دولة إسلامية متدينة ، لن يعود الفائض في الأربـاح لصالـح فرداً واحداً أو شخصاً واحداً بل سيعـود لصالـح جميع أفـراد الشعب والمجتمع حسب مبـدأ العدالـة الاسلاميـة في التوزيـع والاستهـلاك والـذي يـوازي الحاكم بأفراد الشعب ، أي ينظر إلى الناس سواسية بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات .

وبشكل عام تفرض ديكتاتورية البروليتاريا التي تحدثت عنها الماركسية تكوين طبقة جديدة في المجتمع الاشتراكي عـلى الصعيد السيـاسي ضمن الحـزب القائم عـلى أسس فكريـة خاصـة فلسفيـة وعقـائـديـة ولهـا جميـع خصائص الطبقية من السيطرة على جميع الممتلكات ووسائل الإنتاج المؤممة من جـانب والمركـز السياسي المـرمـوق الـذي يـوفـر لـه التحـرك والعمـل

والتصرف حسب المصالح الخاصة من جانب آخر ، ولهذا فإلغاء الطبقات لصالح المجتمع التي تحدثت عنه الماركسية سيؤدي الى توليد طبقات جديدة على حساب أخرى وبالتالي فالنزاع سيعود بين فئة حاكمة وفئة محكومة ، فئة ظالمة وفئة مظلومة الخ . .

وقد يظن البعض بأن الإسلام يُحبِّذ الفقر ويندب إليه ويثيب على البؤس والحاجة والتقشف ويكره الغني والثروة وجمع الأموال . ولكن الحقيقة على العكس من هذا فإن الإسلام يمقت الفقر ويقاوم الحالات التي تسوق الإنسان إلى المسكنة والذل والمهانة من جراء الحاجة .

فالفقر المُدْقع الناتج عن الكسل والخمول هو ضرب من الظلم إلى النفس والكرامة . . . ويكون الإنسان مسؤولاً أمام الله عن هذا الهوان الذي يجنيه على نفسه وعائلته وأولاده من جراء الإهمال والكسل المورثان للفقر .

وقوله تعالى :

﴿ فإذا قُضِيَت الصَّلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلَّكم تُفْلِحون ﴾ .

هذه الآية تحثّ على طلب الرزق والمال والعمل الدؤوب لتحصيل القوت والابتعاد عن الكسل والخمول . وطلب العلم والسهر على التطور العلمي كي يستطيع الإنسان من خدمة نفسه وتأمين حاجاته .

الدولة والإنسان

قامت الأديان وعبر التاريخ بإقامة الإنسان على قاعدة الفهم المعنوي للحياة والإحساس الخلقي بها . وما يحفل به العالم اليوم من مفاهيم

معنـوية . وأحـاسيس خلقية ، ومشـاعـر وعـواطف نبيلة . . . إلا نتيجـة للجهود الجبارة التي قامت بها الأديان تهذيب الإنسانية والدافع الطبيعي في الإنسان ، وما ينبغي له من حياة وعمل .

وقد حملت الأديان ومنها الإسلام المشعل المتفجر بالنور ، بعـد أن بلغ درجة خاصة من الوعي ، فبشر بالقاعدة المعنوية والخلقية على أوسع نطاق وأبعـد مدى ، فبشـر بالقـاعدة المعنـوية والخلقيـة على أوسـع نطاق وأبعـد مدى ، ورفع على أساسها راية إنسانية ، وأقام دولة فكرية ، أخذت بزمام العالم ربع قـرن ، واستهدفت إلى تـوحيد البشـر كله ، وجمعه عـلى قاعـدة فكرية واحدة ترسم أسلوب الحياة ونظامهـا . فالـدولة الاسـلامية لها عدة وظائف : منها تـربية الإنسـان على القـاعدة الفكـرية ، وطبعـه في إتجاهـه وأحـاسيسه بـطابعها ، ومـراقبته من الخـارج ، وإرجاعـه إلى القاعـدة إذا انحرف عملياً ، ومن ثم تطوير المستوى الثقافي والحضاري له . ومساعدته في طلب العلم وملاحقة التطور العلمي والتكنولوجي والفني كي يستطيـع هذا الإنسان من خدمة مجتمعه وتطويره وتأمين رفاهيته ، أي كي يستطيـع هـذا الإنسان من بنـاء المجتمع المتكـامـل عـلى جميـع الأصعـدة الفكـريـة والاقتصادية والعلمية والإنسانية . ولكم أدعت الدول بعدالتها ، وعـدالة حُكّـامها وأحزابها وبأنها بلاد الحرية والديمقـراطية والعـدالة الإجتمـاعية . ولكن وفي الواقع لا نستطيع رؤ ية دولة واحـدة ، قد إكتفى شعبهـا وشعر بـرفع الغُبْنْ والجـور . وذلك ليس نـاتجاً عن أنـانيـة الإنسـان وأطمـاعـه بالكامـل ، بل كـون هذه الـدول لم تستطع فعـلاً من تأمـين معيشة الفـرد وحياته وحـريته الفكـرية والسيـاسية والاجتمـاعية . وأغلب الـدول تحكم شعوبها بـالسوط والكـرباج ، ولكن الـدولة الاسـلامية العـادلة التي تحكم

بإرادة الله بواسطة حاكم عادل غير جائر لا يهودي الحكم ولا التسلط ، وليس له أية غاية أو هدف خاص سوى خدمة وطنه ومجتمعه ، هي فقط تلك التي تستطيع تأمين حرية وكرامة الإنسان ، وديمقراطية المجتمع الفكرية والسياسية ، ﴿ والله إن أمرتكم عندي لا تساوي شسع نعلة إلا أن أقيم حقاً أو أزهق باطلاً ﴾ . ولهذا فليس الوعي السياسي للإسلام وعياً للناحية الشكلية من الحياة الإجتماعية فحسب ، بل هو وعي سياسي عميق ، مرده إلى نظرة كلية كاملة نحو الحياة والكون والاجتماع والسياسة والاقتصاد والأخلاق فهذه النظرة الشاملة هي الوعي الإسلامي الكامل الذي يحافظ على البشر لأي دين أو طائفة انتموا .

وكل وعي سياسي آخر فهو إما أن يكون وعياً سياسياً سطحياً لا ينظر الى العالم من زاوية معينة ، ولا يقيم مفاهيمه على نقطة إرتكاز خاصة أو يكون وعياً سياسياً يدرس العالم من زاوية المادة البحتة ، التي تمون البشرية بالصراع والشقاء في مختلف أشكاله وألوانه .

العلم والدين

جاء في القرآن : « العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء ﴾ .

وقال علي (ع) : « بالعلم يُعرف الله ويُوحد » ، فبالعلم وحده يتعرَّف الإنسان على ما أوجده الله وما سخَّره لخدمة الإنسان والبشرية ، والآية الكريمة : ﴿ إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، إقرأ باسم ربك الأعلى الذي علَّم بالقلم ، علَّم الإنسان ما لم يعلم ﴾ ، هي دعوة للإنسان لاكتشاف مجاهل هذا العلم وطلب العلم والمعرفة والإستفادة من قدرة العقل الذي وهبه الله للإنسان كي يتعلَّم ويُعلِّم ويبحث ويُنقِّب ويكتشف وبالتالي كي يُسخِّر ما وصل إليه من اكتشافات في خدمة البشرية والإنسانية ، فلا تنافي إذاً بين الدين كدين وبين العلم والعلوم بل على العكس يقوم العلم بإعطاء الأدلة الحسية على مجاهل الحياة والكون وعلى مخلوقات الخالق عزّ وجلّ .

وفي القرآن آيات جمَّة تبلغ 750 آية تعطينا عصارات العلوم الحديثة وما توصلت إليه المكتشفات في شتى النواحي وما ستصل إليه في المستقبل فقد قال إبن عباس : « إن في القرآن معاني سيكشفها الزمن » .

فلقد كان العلم الحديث يجهل ، وإلى قبل 50 عاماً أن للشمس حركة خاصة بها ، ولكن القرآن كان ينادي منذ 14 قرناً : ﴿ والشمس تجري

لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ﴾ . حتى إذا تقدمت العلوم الرياضية بما فيها الميكانيك الرياضي علموا إن الشمس تتحرك في الفضاء بحركة لولبية أي تسير في الفضاء بسرعة قدرها 72000 كيلومتر في الساعة على وجه التقريب نحو نجمة تسمى بالنسر الواقع على شكل لولبي (المنحنى اللولبي) .

لذلك فالقرآن في علومه سابق للعلم الحديث ولكن بإعطاء النتيجة النهائية دون شرح للمقدمات والدساتير والمعادلات كما في كتب الفلك العالي والميكانيك السماوي وغيرهما . كان يقول القرآن بحركة الأرض قبل (كوبرنيك وكبلر ، وكاليلة) بقرون وذلك بقوله : ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي اتقن كل شيء ﴾ .

إضافة لذلك ، ما كان البشر يعلم إن الزوجية متحكمة بأمر الله في كل شيء ، حتى الجماد ، حتى إذا اكتشف بطن الذرة وعلم أن ذرة كل عنصر من العناصر من هايدروجين وهليوم وكالسيوم وأورانيوم الخ تتألف من الكترون : كهربائية سالبة وبروتون : كهربائية موجبة ونيوترون : كهربائية متعادلة . وإن الإلكترون يدور بسرعة فائقة حول البروتون فالإلكترون بمثابة الأنثى والبروتون بمثابة الذكر . ولكن الله قد ذكر ذلك منذ قرون في كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . بقوله جل من قائل : ﴿ ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴾ . وبقوله : ﴿ سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ﴾ فالذي ما كان يعلمه البشر ثم علمه بإذن الله هو هذه الزوجية في الجماد أو العناصر أي الذرات برمتها .

كذلك بالنسبة إلى تشكل الأمطار في قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله

يزجي سحاباً ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاماً ﴾ والتأليف هو الكهربائية التي تلعب دوراً هاماً في هطول الأمطار على حد قوله تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماءاً وما أنتم لـه بخازنين ﴾ ، فهذا التلقيح هو التلقيح الكهربائي بين سحابة وسحابة أو بين ذرات بخار الماء لقولـه تعالى بعد أرسلنا الرياح : فأنزلنا من السماء ماءاً ، فنزول الماء من السماء متوقف على هذا التلقيح الكهربائي . وهذا من مكتشفات القرن العشرين .

وهناك آيات أخرى كثيرة لا مجال إلى ذكرها تُنبىء عن آخر ما توصل إليه العلم الحديث ، وآيات أخرى لا يزال المراد الحقيقي منها مجهولاً إلى أن يتقدم العلم المادي أشواطاً أخرى كي يعلم البشر حقيقتها والمراد منها . وكفى بالقرآن معجزة أنه قد سبق العلم الحديث بآيات بينات هي عصارة العلم الحديث وما سيكتشفه الإنسان بإذنه تعالى في مستقبل قريب أو بعيد .

أما النظريات التي تؤسس لحل مشكلة النظام الشمسي أو تكوّن العوالم التي خلقها الله تعالى بقدرته وقدّر فيها أقواتها في هذا العالم الرحيب من مجرات لا تعدُّ : مجرات في كل منها ملايين النجوم وملايين الشموس التي تبعد عنا مسافات لا تقدر بملايين الأميال على ما ثبت أخيراً ، هي نظريات مضطربة ، قلقة ، تُعدَّل من حين لآخر كلما عثروا على ظاهرة لا يمكن أن تُفسَّر على النظرية الموضوعة . ذلك ، لأن الإنسان لم يقف بعد على جميع ما أودع الله من قوانين في علم الميكانيك السماوي ، وما وضع من خواص تكاد لا تتناهى في العناصر والأجسام . وفي هذه النظريات محاولات علمية تكشف عن بعض ما أودع الله من قوانين ميكانيكية وخواص طبيعية في هذا الكون الرحيب .

يقول الله تبارك وتعالى :

﴿ أو لم يـر الـذين كفـروا أن السمـاوات والأرض كـانتـا رتقـاً ففتقناهما ﴾ .

فالله تعالى يخبرنا في الآية المتقدمـة ، أن كل مـا في هذا الكـون المادي من أجرام ونجوم وشموس وأقمار ومجـرات ونيازك وسُـدُم وغازات : كـل ذلك كان في بادىء الأمر ، بأمره تعالى ، ملتصقة بعضها بالبعض الآخر ، وانها إنفصلت وتنـاثرت بقـوله جـلّ من قـائـل : كن ، حسب مـا يـريـد وتباعدت وصارت تدور في مـدارات اهليليجية أو شبـه دائريـة حسبما سنّ الله من قوانين ميكانيكية وخواص معينة فيـها خلق من عناصـر ﴿ إنما أمـره إذا أراد شيئاً أن يقول : كن ، فيكون ﴾ .

لذلك يعتقـد علماء العصر الحـاضر إن السـديم هو الحـالة الابتـدائية للنجوم أو المجموعات النجمية ، وانها في الوقت الحاضر في حالة التكاثف والتقلص ، ولذلك ، لا بد وأن تنتج آجلاً أو عاجلاً مجموعة من الكواكب أو عدداً من الشموس المماثلة لشمسنا .

إن السدم تختلف اختلافاً تاماً عن الكواكب المجتمعة وإن شابهتهـا في ظـاهرهـا . فإنها لا تنحـل إلى كواكب مستقلة لا بـالمرقب ولا بـالتصـويـر الشمسي ، كما أنه يتبـين من التحليل الـطيفي أنها تتألف من مـواد غازيـة محتـوية عَـلى عنصر يجهله علماء الكيميـاء على الأرض ، ويـدعـونـه الغـاز السديمي .

وقـد قال الله تعـالى : ﴿ ثم إستوى إلى السـماء وهي دخانٍ فقـال لهـا وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين ﴾ .

وقوله في سورة الدخان :

﴿ يوم تأتي السماء بدخان مبين ، يغشى الناس هذا عذاب أليم ﴾ .

إن أشكال السدم تختلف إختلافاً كلياً . فبعضها تظهر بشكل مُنظم كروي أو لولبي أو عدسي أو حلقي ، وأما البعض الآخر فيظهر في أشكال غير منتظمة لا يمكن حصر أنواعها .

وهكذا نرى أنه كلما إتسع أفق العلم في اختراع مراقب كبيرة والوقوف على خواص الذرة ومعادلاتها المعقدة وفي الميكانيك السماوي والتحليل الرياضي كلما شاهدنا عوالم أخرى فأخرى إلى حيث لا يتناهى في هذا الكون الرحيب :

﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي ، لنفذ البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ .

دور المجتمع المعلوماتي في تنمية العالم الثالث

« إنتبهوا أمام يأس العالم الثالث ، فمنه يمكن أن تنطلق الفوضى العالمية » ، بهذه الكلمات افتتح كورت فالدهايم الأمين العام السابق للامم المتحدة ، آخر جلسة عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه المنظمة العالمية . هذه الصرخة هي دليل حقيقي عما تعانيه الشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا حتى إن البلدان الغنية بمواردها الطبيعية كالدول العربية مثلاً وبعض بلدان أفريقيا ، تعاني أيضاً من أزمة ناتجة عن سوء استغلال لمواردها الطبيعية ، وعن استغلال الدول الغنية لها ، وأخص بالذكر الدول الأوروبية جميعها والولايات المتحدة . هذه الدول الفقيرة بتطورها والغنية بمواردها الطبيعية بحاجة إلى قفزة نوعية تقودها الى رفع مستوى شعوبها الاقتصادي . بشكل تستطيع العيش بسلام على أراضيها .

« إن ثمة بين قسمي السكان اللذين يعيشان في هذا الكوكب ، القسم المتطور والقسم الفقير وغير المتطور ، هوة ذات طبيعة زلزالية . وهي عميقة بحيث أنها تؤدي إلى إرتجاجات رهيبة تفجر كل شيء » . هذا ما قاله روبرت ماكنمارا في معرض رسمه للمحصلة المركبة للعقدين الماضيين اللذين أطلق عليهما اسم عقدي التنمية .

ويلي براندت ، في ختام سنتين من العمل على رأس لجنة تضم

شخصيات عالمية متطوعة ، كتب في مقدمة تقريره يقول : « لقد رأت لجنتنا بالإجماع أن إعادة النظر الجذرية في العلاقات بين قسمي العالم صارت ضرورية للغاية .

إن النظام الذي وُجِد عند نهاية الحرب العالمية ، أدى اليوم بالنسبة الى بلدان العالم الثالث ، إلى وضع بالغ السوء بحيث بات الأمر يتطلب إعادة توازن جذرية . وهذا ما يمكن التعبير عنه بالمطالبة المنتشرة والمعترف بها بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد . والمسألة هنا في الحقيقة مسألة مهمة تاريخية ، والمطلوب إعادة النظر في العلاقات بين الشعوب الغنية ودولها والشعوب الفقيرة المحرومة من التطور ودولها بشكل يجعل الهوة بينهما صغيرة وبالتالي يؤدي إلى وضع عالمي جديد يخلو من الهزات والأزمات السياسية والاقتصادية ، مما يؤدي إلى نوع من الهدوء النسبي يجعل الدول الفقيرة تهتم فقط بتنمية قدراتها لإنعاش شعوبها » .

1 ـ قاعدة التطور

أما قاعدة التطور فتتمثل في شطرين :

الشطر الأول قائم في تحديد قاعدة التقدم التي فرضت نفسها منذ خمسين سنة والتي توفر لنا التفسير الأساسي للفوارق في وتيرة النمو : لقد كان التجديد التقني حتى في عز العهد الصناعي ، العامل الرئيسي[9] لكل نمو . فهذا التجديد هو الذي جعل الولايات المتحدة حديثة ومتطورة وضمن لها الهيمنة على أوروبا حتى سنوات السبعين . فالتجديد العلمي والأبحاث العلمية والتي أدت فيما بعد الى ظهور وخلق مجتمعات ونظريات جديدة في جميع الحقول وأدت الى خلق وظائف جديدة للعمل وإيجاد طرق

ووسائل جديدة للانتاج سهلت ووفرت على الإنسان العادي عمله ، وأقامت له الظروف الطبيعية في الحياة مكنته من رفع مستواه المعيشي والحياتي بشكل لم يعد الإنسان الأوروبي والأميركي والياباني يفكر بمستقبله ومستقبل أولاده ، ولا بالجوع الذي يهدد ولا يزال العديد من الشعوب في آسيا وافريقيا .

مؤسسة العلوم الوطنية في الولايات المتحدة أجرت تحقيقاً كاملاً يتعلق بمعرفة ما الذي شكل منذ خمسين سنة عامل التطور الاقتصادي الأميركي .

وكان الجواب : إنه التجديد التقني والتكنولوجي ، هذا التجديد الذي كان نتيجة للبحث المتواصل عن الطرق الجديدة التي تؤدي إلى الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة على الإتحاد السوفياتي والعكس ، كان من نتائجه تطور العلوم التقنية وإعادة استغلال القديم القليل في خدمة البشرية ولصالح الشركات المصنفة المعاملة في الولايات المتحدة .

ولقد امتازت الصناعات التي تركزت على أساس التكنولوجيا العالية التطور بالمقارنة مع مجموع الصناعات بما يلي :

ـ زيادة كبيرة في الإنتاجية تفوق وبشكل كبير الإنتاجية في العصر الصناعي السابق .

ـ سرعة كبيرة في الإنتاج ، لا يستطيع العصر الصناعي أن يقوم به .

ـ خفض كبير في الأسعار بمعدل ستة أضعاف .

ـ خفض في ساعات العمل بالنسبة للإنسان ، مع خفض في الجهد الجسدي المبذول والاعتماد على الجهد الفكري وبنسبة ملحوظة .

ولقد لاحظ الأوروبيون أهمية التجديد التقني في محاربة الركود الصناعي والتقدم الاجتماعي المفقود وتحسين مستوى المعيشة . وكان أندريه دانزين قد أشرف على هذه الدراسات وقال ان « المحرك الرئيسي للتطور هو البحث العلمي التقني » .

الشطر الثاني : إن ثورة اليوم التكنولوجية لم تعد مجرد امتداد للتطورات التقنية والتكنولوجية التي تتابعت . بل هي عملية تغيير كلية تطالب حتى شروط النضال الذي يخوضه البشر في سبيل الهيمنة على بيئتهم وزيادة مواردهم ، إنها عملية تغيير تطالب المجتمع كله .

هذه المرة لم يعد الأمر يقوم بتزويد الناس بأجهزة انتاج أكثر فاعلية بل بات يقوم في استبدال العمل الصناعي الذي يقوم به الناس تدريجياً ، بعمل تؤديه الآلات المبرمجة التي بإمكانها انتاج كل شيءبسرعة اكبر وتكاليف قليلة . إن هذا التغيير الحتمي مرجو بقوة . فهو سيؤدي الى زيادة المبادلات والحاجة الى المعلومات ، وهو يؤدي كذلك أيضاً في حركة واحدة إلى أفضل استخدام ، وتنمية وتعميق وتطوير للمقدرات البشرية الفردية الكامنة .

فمع تطور العلوم تطور علم النفس الهندسي الذي يقوم بتحديد وتنمية مواهب الإنسان الفردية بشكل يؤدي الى توزيع دقيق للقدرات البشرية يؤدي الى تحقيق انتاجية متطورة .

ولقد وعى المسؤولون السياسيون للأوبيك هذه المسألة ، أي مسألة التطور التكنولوجي للبلدان المتطورة ، فطالبوا بعد اجتماعهم في آذار ١٩٧٥ ، وباسم كل شعوب العالم الفقيرة وللمرة الأولى ، بعملية « تسريع سيرورة التنمية عبر عملية نقل للتكنولوجيا الحديثة » .

لكن الغرب الذي لا يهمه تطور البلدان التي تعتبر أسواقاً لمنتوجاته ، استشعر هذه الدعوة بوصفها عدواناً ، وفضل تجاهلها وعدم العمل بها ، آملاً في أن مبالغتها ولا واقعيتها سوف لا يجعلانها (أي دعوة تسريع عملية نقل التكنولوجيا) تتحقق .

ولقد وعى مفكرو الدول النامية أهمية نقل التكنولوجيا والمعلوماتية أيضاً كوسيلة للتنمية تساعدهم في القفز فوق العصر الصناعي الذي يحتاج إنشاؤه إلى 150 سنة ، بينما تحتاج التنمية بنقل التكنولوجيا المتطورة ، ونقل المعلومات المخزنة في الغرب وفي الدول المتطورة ، واستعمال الوسائل التكنولوجية والصناعية الحديثة التي أفرزها المجتمع المعلوماتي والثورة التكنولوجية الحديثة ، الى جيل واحد فقط ، يتم تكوين خصائصه الفكرية والانتاجية والاجتماعية الثقافية بفترة لا تزيد عن ثلاثين سنة نستطيع من خلالها إقامة أو تنظيم مجتمع جديد متطور من الناحية الفكرية والعلمية وقادر على القيام بالمهام المطلوبة منه في حقل مراقبة الإنتاج المسيّر آلياً ، واستيعاب عمل المصانع والمعامل والآلات المؤتمتة . هذا الجيل يكفي لظهوره فترة من التدريب الخاص مرفقة بعملية نقل سريعة للمعلومات المخزنة في بنوك المعلومات الغربية والتي سيساعد تطور أنظمة الاتصالات اللاسلكية والكومبيوتر في تسريع عملية النقل هذه بالشبكات المعلوماتية التي تقيمها الدول النامية المتطورة على أراضيها ، والتي بإمكان أكثر الدول شراءها .

لكن خوف الدول الكبرى العسكري يجعل عملية نقل التكنولوجيا بطيئة ، لأن كلا الدولتين الأعظم تحيط الانتاج المتطور من التكنولوجيا الحديثة بسرية تامة خوفاً من عمليات التجسس والنقل والسرقة لأن

المحرك الرئيسي لدوامة التطور التكنولوجي هي الأسلحة الحربية المتطورة .

2 ـ الدخول في العصر الجديد

إذن ، ينبغي على العالم الثالث أن يختار الدخول في هذا العصر الجديد ، من دون العبور بمراحل مسبقة قد يكون من شأنها أن تزيد من حدة تأخرها . إن البرمجة ستطبق وتؤقلم تبعاً لاحتياجاتها الخاصة ، والعمال الآليون سيكونون مهيئين لوضعهم قيد العمل في كل مكان وبنفس السعر . ولسوف تكون المعلومات والمعطيات والمعارف ، تحديداً في كل مكان وبنفس السعر .

إن عملية النقل الوحيدة التي تهم العالم الثالث ، والتي سيرتبط بها كل تطور في هذه الدول ، هي عملية الانتقال بكل شعب وبكل انسان من المرحلة التي يكون فيها مفتقراً الى وسائل التعليم الى المرحلة التي يمكنه الانطلاق منها بتنمية مقدراته وإمكانياته وإبداعيته .

ما الذي ينبغي عمله لكي يمكن لهذا النقل أن يبدأ باتجاه البلدان الواسعة والفقيرة ؟

شيء آخر غير عملية نقل الآلات البائدة ، وشيء آخر غير عملية تزويد تلك البلدان بمعدات الاسمنت والصلب ، أي تلك التي ترافق عملية التصنيع الكلاسيكية . أي أن الأمر يقوم الآن في تحديد وتشغيل واستعمال واستيعاب الطرق الجديدة والوسائل الخاصة المستعملة في مجتمع معلوماتي متطور .

ولقد دلّت التجارب السابقة ، وحين بدأت بعض الدول النامية

محاولة انطلاق واسعة في عملية تطوير لإمكاناتها الداخلية ورفع مستوى شعوبها، أنها تمسكت بالشرق ودخلت في أحلاف معه بعدما رفض الغرب تطويرها لكي يحافظ على استغلاليته لها كسوق تصريف لمنتوجاته . لكن سعيها الدائب للتطور والتصنيع ، ورفع المستوى الإجتماعي والاقتصادي والسياسي ، أدى دائماً ، مع استثناءات قليلة ، الى زيادة المشكلات وتعميق الفجوة بين الناس والحكومات ، ولم يستطع الشعب أن يستوعب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الحاصلة (مصر ، غينيا ، السودان . .) ، فكانت النتيجة أن اقتلع الناس من أراضيهم ودفعوا للعيش في مدن أصابتهم بالسوء .

وحدث أيضاً أن تطورت قطاعات انتاجية أغلبها يعتمد على التجارة من دون أن يؤدي هذا التطور إلى استحداث طرق انتاجية جديدة وبالتالي معالجة البرنامج الاقتصادي بشكل منظم لا يؤدي الى الوقوع في هزات اقتصادية . ويجعل المنطقة معتمدة اعتماداً كلياً على التطورات الصناعية والاقتصادية والسياسية الخارجية الفاعلة على الأرض (لبنان مثلاً قبل الحرب الأهلية ، وفي أثناء الحرب) .

إن ما ينبغي الانتباه إليه هو اللامركزية في التنمية والتخطيط مع برمجة عامة ، وضمن إطار عام ومركزي يدخل في عملية التكامل الاقتصادي والفكري بين مختلف المناطق مع عملية توزيع متوازنة للخدمات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية تؤدي إلى تخفيف في حدة الفروقات الاجتماعية والسياسية الوطنية لمُختلف الكتل البشرية في مختلف المناطق .

كما ويجب دراسة وفهم طبيعة البلد والمنطقة الانتاجية ، لإقامة الترابط

العضوي الانتاجي بين مختلف المناطق ، مع ربط المنطقة اقليمياً ومن الناحية الصناعية والاقتصادية والثقافية بحاجات الدول الأخرى ، بحيث يشكل هذا الربط عاملاً في تطور المنطقة وليس عائقاً في هذا السبيل ، أي يجب فهم متطلبات الانتاج الضرورية للمنطقة بشكل منعزل وللخارج بشكل عام لكي تؤدي دورة الانتاج الى عمل متواصل في سبيل تنمية المنطقة وإنمائها .

ولقد وعى أحد المهتمين بالعالم الثالث ، موريس غارنييه هذهَ الأمور حين لفت الأنظار الى الحاجات الضرورية التي تمليها الطبيعة والعقل لإخصاب الأراضي باستعمال المواد الكيماوية الضرورية والمفيدة ، ولجم الهجرة من الريف بتأمين وسائل العمل وتسهيل المواصلات وإقامة المؤسسات التعلمية ووسائل الترفيه ، أي في النضال ضد العمرنة والإقامة في المدن (حيث توجد أحزمة الفقر) . وإيجاد اللامركزية الإدارية لتسهيل أعمال المواطنين ، وجعل الناس يشعرون بالمسؤولية بدلاً من جعلهم يشعرون بأن ما يقدمونه للوطن سوف يعود عليهم بالراحة والأمان في المستقبل .

إحدى المشكلات التي تعترض بلدان العالم الثالث ، والتي تجعله عرضة للهزات الاقتصادية وشلل قطاع كبير اقتصادي هو القطاع الريفي ، وهجرة الريف والقرية ، مما جعل مدناً عملاقة تنشأ من دون تخطيط اقتصادي بينما هجرت قرى كثيرة وأهملت الأراضي الزراعية المنتجة التي لو تم استغلالها بالشكل الصحيح لقضت على الفقر في الكثير من البلدان . كما وكان من نتائج هذ السياسة خلق طبقة من الناس ساقطة اجتماعياً نتيجة العيش في أكواخ لا تساعد على مستوى معيشي متقدم . وجيل من

الشباب مهدد بالفلتان الاجتماعي والسياسي وساقط من الناحية التربوية والأخلاقية والثقافية (البرازيل ، لبنان ، مصر والعراق) . وأهمية التربية والتنمية الثقافية ونقل المعلومات بجميع فروعها تعتبر ذات أهمية قصوى خصوصاً للمناطق البعيدة عن العاصمة . ولقد أدرك موريس غارنييه نمط الوسائل الجديدة التي تتيح لا مركزية حقيقية ، وهو يصف تلك الوسائل التي تستطيع الدخول في صلب كل بيئة انسانية كالآتي : « لقد بالغنا دائماً في الاعتقاد بأن التنمية لا يمكن لها أن تكون سوى تنمية اقتصادية بينما هي ، وبصورة أساسية ، سوسيولوجية وانسانية فكرية . لقد عثرت في بعض قرى آسيا وافريقيا على مستويات نمو حقيقي وجدتها أعلى مما هي عليه الحال في بعض أنحاء نيويورك أو شيكاغو .

إن تنمية العالم الثالث ، لا يمكنها أن تتولد إلا عن التآلف التام للبشر ، ومن الضروري الآن وقبل أي شيء آخر وقف الهجرة الريفية وللجم التطور البشع الذي تعيشه بيوت التنك المتفاقمة في كراكاس ولاغوس ولبنان وغيرها » .

عملية اللجم هذه تكمن في القفزة النوعية الى المجتمع المعلوماتي ، الى التنمية الفكرية للمواهب الحقيقية الكامنة في الأفراد ، ذلك هو الهدف البعيد الذي ينبغي أن تعمل لأجنه كل دولة وتسخر له طاقاتها من أجل الوصول الى مستوى فكري وعلمي متطور .

لكن ، كيف يمكن تطبيق هذه الرؤ ية ؟

الجواب هو في المعلوماتية . والمجتمع المعلوماتي ، مجتمع الإنسان الآلي ، أو طبيعة البنى اللامادية نفسها التي تبنى انطلاقاً من ذاكرات

معلوماتية ، ومن مراكز عالمية مشتركة بين الجميع ، ومن معطيات ومعارف يمكن وصلها عبر أقنية تصل إلى كل نقطة في كل بلد ، ومن شبكات اتصالات عبر المسافات تلغي الأبعاد وتحل مكان جزء كبير من احتياجات نقل البضائع والرجال .

إن عملية إيجاد لجان في الأحياء ولجان قروية تكون مهمتها تنظيم العلاقات البشرية ومناهج الانتاج الزراعية والثقافية والاجتماعية في القرية ، والصناعية والاجتماعية في المدينة ضمن تصور وبرنامج عام ، ستستطيع أن تصل إلى هذا إذا كانت مرتبطة بتلك المراكز والشبكات التي تنقل اليها المعلومات والمعارف والتعليم والطب ، وتزودها بوسائل تنميتها الذاتية ـ شرط أن تكون حائزة ، من أجل تكييف واستثمار المعلوماتية ، على عدد قليل من الوسطاء التقنيين أو المهنيين أو المهندسين والذي يصفهم غارنييه بدقة تتيح منذ الآن إدراك الكيفية التي يتم بها توطيد المجتمع المبرمج لدى الجماعة المحلية : « ويقوم ذلك في إنشاء مجلس قيادة مصغر في كل جماعة إقليمية صغيرة أو قرية لا يزيد عدد سكانها عن 50 ألفاً ، يكون مؤلفاً من مهندس زراعي وطبيب ومدرس ، هؤلاء سيكونون مستشاري التقدم في خدمة القرى .

كما ويجب تعيين وسطاء لنقل النصائح والمعلومات بين الجماعات ، ونشر الاستشارات ، والحؤول دون حدوث الأمور الطارئة التي قد تؤثر على وضع القرية أو المنطقة من النواحي الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

ومن أهم المشاكل التي ستواجه المرشدين التقنيين والمستشارين ، كيفية إيصال المعلومات اللازمة ، وكيفية الاتصال بالنقاط الأساسية أو

النقاط الأم . وهذا يتم عبر تطوير نوعية لأساليب الاتصال ، وباستعمال شبكات المعلوماتية التي ترتبط بمركز رئيسي هو المركز الأم ، الذي به يتم حفظ وتجميع المعلومات ، وإرسال المعلومات الضرورية والنصائح أما تجهيز الشبكات المعلوماتية وتأهيلها فتقوم به الدولة ، ولا توجد دولة راقية الآن من دون وجود هكذا مراكز يتم فيها تجميع وتوثيق المعلومات الواردة عبر شبكات التلفزة التي بواسطتها يتم نقل المعلومات وتجميعها .

من الذين وعوا أهمية شبكات الاتصالات المعلوماتية في التنمية المستشار النمساوي برونو كرايسكي ، إذ يقول في ندوة نيودلهي التي نظمتها الأمم المتحدة حول عقدة التنمية برئاسة أنديرا غاندي :

« أنا لن أكف أبداً عن القول ان نقطة انطلاق كل جهد متناسق تكمن في تحديد البلدان المتطورة كمهمة لها : جعل العالم الثالث قادراً على الحصول على شبكة البنى التحتية الحديثة المتكيفة مع الأوضاع الجديدة للاقتصاد وللتكنولوجيا ، تلك الشبكة التي يمكن لكل بلد من بلدان العالم النامي ، إنطلاقاً منها أن يستغل ثرواته الخاصة أفضل استغلال ، ويعثر على سبيل التنمية الخاصة به . فإذا عرفنا كيف نزوده بما يحتاجه ، سيعمل كل بلد تبعاً لثقافته الخاصة وإبداعيته الخاصة ، وتبعاً لقدراته الخاصة على الإبتكار » .

ويضيف كرايسكي : « إن إقامة المصانع الكبيرة وشبكات السكك الحديدية والطرق والأقنية ، احتاج الى عشرات السنين ، ولكن اليوم نحن بحاجة الى شبكات الاتصالات البعيدة المدى والمعلومات المبرمجة ، ونشر التعليم والتدريب تبعاً للتكنولوجيا الأكثر حداثة ، ومن البديهي القول أن الحصول على هذه الشبكات من دون المرور بفترة انتقالية هو الحق المطلق

للشعوب التي تريد أن تتطور . إن من واجبنا ومن مصلحتنا تمكين تلك الشعوب من الحصول على هذه الشبكات وتشغيلها . صحيح أن الأمر بحاجة الى خطة مارشال جديدة لكنها خطة مكيفة مع زماننا ومع الطبيعة الجديدة للاقتصاد .

المشكلات والحل

إن مشكلات العالم الثالث لن تحل إلا بوضع برامج تدريب وتأهيل جماهيرية بطابع عالمي تشرف عليها الأمم المتحدة وتساهم فيها الدول الغنية والمتطورة ، ولقد كان من المستحيل التفكير بهذا قبل الثورة التكنولوجية الحديثة .

ولا بد من الإشارة هنا ، وعلى سبيل التذكير ، إلى أن أغلب البلدان العربية ، ومنها لبنان لا تزال تفتقر الى العديد من القواعد الأساسية للتنمية . فلا وجود في هذه البلدان للمراكز المعلوماتية ولشبكات الاتصال الحديثة ومن الضروري تحديث شبكات الطرق والمواصلات والإتصالات على أنواعها لكي تساهم في عملية نقل التكنولوجيا الغربية المتطورة الى لبنان والمنطقة .

ومما لا ريب فيه أن رفع مستوى شعوب العالم الثالث وتنمية بلدانه أمر بالغ الأهمية . فالأزمات السياسية والاقتصادية التي تتخبط بها هذه البلدان تهدد ، من دون شك ، مصير العالم بأسره ، كما تهدد حياة ومصير شعوبها . فموت الآلاف من الجوع وتشريد الملايين من السكان قضية بالغة الخطورة وعلى العالم المتطور أن يعي أهمية ذلك . فبدلاً من تكديس الأسلحة وصرف المليارات عليها ، من الضروري إشراك العالم الثالث بهذه المليارات بهدف تنميته ورفع مستوى شعوبه .

خاتمة

إن الزيادة المتواصلة في إنتاجية العمل في المجتمع هي التعبير المركز عن الطابع التقدمي للعلاقات الإنتاجية ، التي تفتح آفاقاً واسعة أمام الزيادة المتسارعة في القوى المنتجة ، وأمام تطور التكنيك السريع .

وعلى أساس التقدم التكنولوجي يحدث تطور سريع وإيجابي في نوعية العلاقات بين أفراد المجتمع يؤدي الى إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وعدم الشعور أو التفكير بالغبن .

إن ظهور الآلات المؤتمتة الناجمة عن التطور السابق للتكنيك يصبح في ظروف تعقيد التجهيزات الآلية والعمليات الانتاجية الصناعية المنفذة ، في ظروف تعاظم الحاجات الى دقة وسرعة في العمل ، بحاجة إلى قدرة بشرية ، رديفة من نوع جديد .

وفضلاً عن العوامل الثلاثة الملازمة للآلة ذات النموذج الكلاسيكي ، وهي المحرك ، وجهاز ايصال الحركة ، والآلة العاملة ، تشتمل الآلة المؤتمتة على عنصر التنظيم المؤتمت للعملية الانتاجية وإدارتها .

بين هذه العناصر آلات الادارة المؤتمتة السيبرنية (Cybernitic) التي تقوم برقابة وإدارة العمليات الانتاجية الدقيقة .

إن نظام الأئمتة ـ يجعلِ دور الفرد العامل في عملية الإنتاج مقتصراً

على ـ رقابة الإنتاج والإبتكار المُرادف للإبداع الخلّاق . وفضلاً عن ذلك فإن دور العمل البنّاء يتعاظم .

بيد أن إنشاء التجهيزات المؤتمتة وتحسينها والإشراف على عملها يصبح الخط الرئيسي لنشاط الإنسان ، وهذا هو التغيير الذي سيحصل في نوعية عمل الإنسان وفي حياته الثقافية .

ويتطلب تطور الإنتاج المؤتمت المعقد التجهيز والمجهز بالإنسان الآلي، **كادرات للعمل من نوع جديد، كادرات صناعية مثقفة ثقافة جديدة** ترتدي البرانيس البيضاء ، كما ويتطلب انعطافاً جذرياً في بنية الانتاج الاجتماعي ، وتوسيعه في مصادر الطاقة القائمة ، واستخدام طاقات جديدة ، وتغييراً نوعياً في مواضيع ونوعية العمل ، وتحسين أشكال التنظيم والإدارة وزيادة في دور العلم ، وهو أمر يحدد محتوى الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة والوجهات الأساسية لتحسين الانتاج .

ويحدث الانتقال إلى أتمتة الانتاج من خلال سياسة اقتصادية وصناعية شاملة متصلة أوثق الاتصال بتطور علوم السيبرنيات والالكترون ، وتطور علم النفس الهندسي الذي يدرس مجالات عمل كل فرد من أفراد المجتمع وينمي مواهبه وقدراته التكنولوجية والفكرية بشكل يؤدي الى توزيع أفضل للمواهب وتحديدها وتنميتها . وتعتبر الانعطافات النوعية الحادثة في مواضيع العمل وتطور الانتاج . واستخدام المواد الاصطناعية التركيبية الجديدة في الصناعة أساس الثورة الصناعية الجديدة .

وإن تطور كيمياء التركيب العضوي يؤدي إلى صنع لدائن البلاستيك والراتنجات التركيبية التي تحل محل المعادن الطبيعية ، وكثيراً ما تفوقها بخصائصها الفيزيائية الكيماوية والى صنع لدائن البلاستيك وخيوط

النـايلون الاصـطنـاعيـة التي تفـوق بجـودتهـا القـطن والصـوف . ويتيـح استخدام الطرق الفيزيائية الكيمائية الجديـدة إمكانيـة استخدام مثـل هذه الأنواع من المواد الأوليـة الضيومية كما النفط والخشب والفحم استخـداماً أكثر تعقيداً ولتسريع عمليات صناعة التعدين . . .

إن دراسـة واستخدام العمليـات الفيزيـائية الكيمـائيـة والكهـربـائيـة والبيولوجيـة والإلكترونيـة يجب أن تكون مهمـة أساسيـة لرجـال الإقتصاد والسياسة من أجل تطوير المجتمع .

إن نشـوء منظومـة لـلآلات من نـوع جـديـد والاستخـدام الـواسـع للكومبيوتر والروبـوت (إنسان آلي) وتـطور علوم السيبرينـات والبيونيـك واستخدام أنواع جديدة من الطاقة والتطورات الحادثـة في مواضيـع العمل ترتبط بالثورة العلمية الحديثة .

ويتحـول العلم أكثر فـأكـثر الى قـوة إنتـاجيـة مبـاشـرة وإلى شـروط ضـرورية لتـطوير الانتـاج . إنه يؤثـر على إنشـاء إدارات جديـدة للعمـل ومواضيع جديدة له وعلى تكـوين شغيلة الانتاج وارتفـاع مستوى تـأهيلهم وهـو يعـالـج الأشكـال العقـلانيـة لتنـظيم العمـل والانتـاج وطـرق إدارة الاقتصـاد . ويتـطلب رفـع مستـوى تخصص الانتـاج ونشـر التعـاون فيـه واستخـدام طـرق السـلاسـل فيـه ، وتحـديث تخصص الآلات ، يتـطلب توحيد حلقات وأجزاء المصنوعات الناتجة وجعلها من نمط واحد .

إن توطيد العلاقات الانتـاجية بـين المؤسسات في أعقـاب التخصص ونشـر التعاون يشتـرط تطويـر الطابـع الاجتماعي لـلانتاج ويشتد تـرابط المؤسسـات داخل الفـروع وفيها بينهـا وبين المنـاطق الاقتصاديـة . إن رفع

الفعـالية الاقتصـادية فعـالية المؤسسـات الضخمة وفي أعقـاب التخصص والتعاون الاقتصادي يساعد عملية تمركـز الإنتاج . وإلى هـذا الأمر يؤدي ذلك الى حرمان الأفراد من حقوقهم وحجز حريتهم والى عدم إطلاق روح المبـادرة الفرديـة فيهم . أي لا مانـع من إقامـة العلاقـات الانتاجيـة بـين المؤسسات الصناعيـة والزراعيـة والتجاريـة ولكن دون إكراه في ذلـك لأن الإكراه سيؤدي الى تسيير للفرد والانتاج وتقييد للاقتصاد ولوسائله .

المراجع

1 ـ سيرة المصطفى ، هاشم معروف الحسني، دار القلم .

2 ـ الكتل الاجتماعية بين مفهومين . الدكتور عبد الحسن الحسيني جريدة السفير 1985 .

3 ـ إقتصادنا ، السيد محمد باقر الصدر . دار التعارف .

4 ـ فلسفتنا ، السيد محمد باقر الصدر . دار التعارف .

5 ـ رأس المال ، كارل ماركس .

6 ـ خطوة إلى الأمام خطوتين إلى الوراء . لينين .

7 ـ الفقراء في ظل الماركسية والرأسمالية والإسلام . محمد الفروي : دار التعارف .

8 ـ صور مشرقة من وهي الاسلام . هاشم معروف الحسني . دار القلم .

9 ـ التكامل في الإسلام . أحمد أمين . دار المعرفة .

10 ـ الأنتروبولوجيا ، الذاكرة والمعاش . محمد حسين دكروب . معهد الإنماء العربي .

صدر للمؤلف

1 ـ الكومبيوتر والبرمجة باللغات : بازيك ، فورتـران اسمبلر ، ب ل ا ، باسكال . جزئين . دار القلم 1983 بيروت .

2 ـ المساعد في البرمجة « فورتران » . دار القلم 1984 بيروت .

3 ـ المساعد في البرمجة « بازيك » مؤسسة مجد للدراسات الجامعيـة بيروت 1985 .

4 ـ البرمجة بلغة كوبول . دار القلم 1983 بيروت .

5 ـ تصميم أنظمة التحكم بالميكروبروسسور لحماية المحطات الكهربائية . معهد الإنماء العربي . بيروت .

6 ـ الميكروبروسسور والميكروكومبيوتر . برمجة وتصنيع . دار القلم 1985 .

7 ـ Micro processeur et Micro ordinateur programmation- realisation- applications

منشورات الجامعة اللبنانية ـ تحت الطبع .

فهرست

الموضوع	الصفحة
إهداء	5
دراسات إسلامية مقارنة لقضايا الحياة الفكرية والعملية ، بقلم العلامة السيد محمد حسين فضل الله	7
مقدمة الكتاب	11
معالم الثورة التكنولوجية الحديثة	13
الآثار الاجتماعية والاقتصادية للثورة التكنولوجية	19
العلم والدين	48
دور المجتمع المعلوماتي في تنمية العالم الثالث	53
خاتمة	65
المراجع	69
صدر للمؤلف	70

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تُلزِم
إلا صاحبها وهي للمناقشة بهدف
التوصل إلى حلولٍ أفضل »

1986- 8- 235

هذا الكتاب

يبحث هذا الكتاب في أثر التطور السريع للتكنولوجيا والصناعة المؤتمتة ، على الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وبالأخص الشيوعية والرأسمالية . كما يدرس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الثورة التكنولوجية ، وأثرها في مجال تنمية العالم الثالث .

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع